الفصل الخامس

مقاصد الإعلال

obeikandl.com

تعرف اللغة أطوارًا مختلفة في حياتها، واللافت للنظر أنّ هذه الأطوار خاضعة في عمومها لناموس واحد، هو ما سمّاه القدماء بقانون التيسير أو الاستخفاف، وسمّاه المحدثون قانون الجهد الأدنى، وسمّاه بعضهم الاقتصاد اللغوي، وهذا القانون على اختلاف مصطلحاته، يتجه باللغة، أيّ لغة، نحو التطور والتفاعل. لكن ما الذي يجعل حروف العلّة تتطور بالأشكال التي رأيناها في الفصول السابقة (من قلب وتسكين وحذف وما إلى ذلك)؟

١- الأسباب الصوتية للإعلال:

الملاحظ أن الصوت اللغوي يتأثر من حيث طوله بما يجاوره من الأصوات، ومما لاحظه المحدثون من علماء اللغة أن صوت اللّين يزداد طولاً إذا وليه صوت مجهور، وكذلك لاحظوا أن الصوت الساكن يكون أطول إذا سبقه صوت ليس بقصير، والعكس صحيح أيضًا.

وقد درجت الكتب العربية، خصوصًا الحديثة منها، على تناول الصوامت تناولاً مفصّلاً، وكانت في الغالب تَمَسُّ أصوات اللين مسًّا خفيفًا، وقد ذكرنا فيما سبق أن الدكتور إبراهيم أنيس في عرضه لتأثر الأصوات اللغوية بعضها ببعض، كثيرًا ما ظل يلهج بقوله: "وتأثر الأصوات اللغوية بعضها ببعض ليس مقصورًا على الأصوات الساكنة، بل قد يكون أيضًا في أصوات اللين، وهو ما يسمّى بانسجام أصوات اللّين". غير أنّا هنا

سنكتفي بشرح التأثر ونسبة الأصوات السّاكنة، لوضوح التأثر فيها وضوحًا لا يدع مجالاً للشك"[1].

وهذه الدراسة تصبو إلى أن تبيّن أثر التفاعل بين أصوات اللين بعضها ببعض، في توافقها من جانب، وتفاعلها مع أصوات اللغة الساكنة من جانب آخر، ومدى تلاؤم هذا التأثر مع الجهاز النطقي وإمكاناته مما يؤدي إلى التغيّر والتحوّل في هذه الأصوات. وتحوّلُ أحد أصوات العلّة إلى آخر، كما بيناه في الفصول السابقة، يعدّ الظاهرة الشائعة في أصوات العلّة، والسّرّ في هذا أنّ هذه الأصوات، في هذه الأماكن تجد نفسها قلقة، مستكرهة أو متعذّرة، أمّا إذا كانت متشابهة فإن الصعوبة أكبر، والجهاز النطقي يحتاج حينئذ إلى جهد أكبر.

وقد مرّ بنا أن الصّوتين المتماثلين يحتاجان إلى مجهود عضلي للنطق بهما في كلمة واحدة أو فيما هو كالكلمة الواحدة، ولتيسير هذا المجهود العضلي، يقلب أحد الصوتين إلى أصوات لا تستلزم مجهودًا عضليًا. وهذا التطور هو أحد نتائج نظرية السهولة التي نادى بها كثير من المحدثين، وقبلهم الكثير من نحاة العربية القدامى. هذا التطور يحكمه نطق الإنسان مع مرور الزمان للأصوات نطقًا يميل إلى تلمّس الأصوات السهلة، فيبدل مع الأيام بالأصوات الصعبة في لغته نظائر لها سهلة، ولذلك حين اعترف القدماء بكراهية التضعيف، كانوا، فيما يبدو، يعترفون بأن الأمر فيه يحتاج إلى مجهود عضلي أكبر.

---

(١) الأصوات اللغوية، ص: ١٨٢.

وفي كتب اللغة ومعاجمها عشرات من أمثلة، فيها معتلُّ العين أو اللاّم يشترك في المعنى مع مضعّف من المادة نفسها. ويظهر أن الأصل في كل هذه الأمثلة هو التضعيف، ثم سهّل مع تطور الزمن بالاستعاضة عن أحد الصوتين المتماثلين، بالياء أو الواو لخفتها، وفي بعض الأحيان استُعيض عن الصوت بأحد أشباه أصوات اللين كاللام والنون، لأنهما خفيفتان مثل حروف العلّة، ومن أمثلة ذلك:

- **الطَّحُّ**: البسط، وطحا (سعى): بَسَط.
- **المحُّ**: صفرة البيض، والماح: صفرة البيض.
- **الجبّ**: والجُوبُ: القطع.
- **عَسَّ**: طاف بالليل، والعُوس: الطوفان بالليل.
- **زحَّهُ**: نحاه عن موضعه، وزاح يزيح: بعد وذهب، وأزحتّه: أبعدته.
- **قيراط**: يقال: أصلها قِرَّاط لكنه أبدل من أحد المُضَعَّفيْنِ ياء للتخفيف كما في دينار ونحوه، وقد مرّ، ولهذا يرد في الجمع إلى أصله، فيقال: قراريط (فعاعيل)، وقد تكون الكلمة يونانية ما دامت تعني عندهم نصف دونق أي ١٢/١(درهم).
- **غمَّ** الهلال: حال دونه السحاب الرقيق، وغامت السماء أيضًا.
- **حنَّ**: عليه، وحنا عليه[١].

فقد قلب أحد الصوتين المدغمين في كل هذه الأمثلة إلى

---

(١) ينظر: معاجم اللغة في تفصيل هذا وغيره.

صوت لين طويل[1]. وأمّا القانون الذي يحكم هذه التفاعلات فليس قانونًا واحدًا، بل هو أنواع رغم أنها جميعًا تصبّ في منحى واحد هو التخفيف على اللسان، وهذه القوانين العاملة على تبادل الأثر بين حروف العلّة، يمكن أن نجملها في: المماثلة والمخالفة والمجانسة.

وهذه القوانين الثلاثة جميعها تحقّق من الاستخفاف، الذي يقصد به هنا التصرّف في اللفظ الأصلي للكلمة، بغية التخلص من الثقل وإدراك أقصى ما يمكن من الخفة، دون إخلال بالدلالة المعنوية، وغايته تذليل الأصوات العسيرة وتيسير اللفظ المتعذّر لتوفير الجهد العضلي[2]، وحاجة القوم إلى هذا المبدأ تنبع من واقع اللغة، فالأصوات اللغوية منها ما هو خفيف، ومنها ما هو ثقيل، يحتاج إلى معالجة لتيسير النطق به، قال ابن جنّي: "اعلم أن حروف المعجم تنقسم على ضربين: ضرب خفيف وضرب ثقيل، وتختلف أحوال الخفيف منها، فيكون بعضه أخف من بعض وتختلف أيضًا أحوال الثقيل منها، فيكون بعضه أثقل من بعض، وفي الجملة فأخف الحروف عندهم وأقلها كلفة عليهم الحروف التي زادوها على أصول كلامهم، وذلك الحروف العشرة المسمّاة حروف الزيادة"[3]. وحروف الإعلال طبعًا داخلة كلها ضمن هذه الحروف، فهي من أخف الحروف، ومع ذلك، فبعضها، كما قال، أخفّ من بعض، لذلك يُحتاج فيها إلى قلب بعضها إلى البعض الآخر، تحقيقًا لمبدأ المماثلة.

---

(١) ينظر: الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس، ص: ٢١١، ٢١٢.

(٢) ينظر: اللسان (خفف) والإبدال مولاي طالبي ٢٩٤، مخطوط بجامعة حلب (رسالة ماجستير).

(٣) سر الصناعة، ٨١١.

الإعلال للمماثلة :

يقصد بالمماثلة أن يصبح صوتا العلّة المتماسان في اللفظ صوتًا واحدًا، بفناء أحدهما في الآخر، وأمثلة المماثلة كثيرة جدًّا في العربية، وهى ليست قانونًا خاصًّا بأحرف العلّة، بل تدخل للفظ عند التصرف في أصواته بإفناء بعضها في بعض، وهي تشمل الإبدال والإدغام، في الأحرف الصوامت، كما تشمل القلب، والتسكين والقلب، في أحرف العلّة.

وقد رأينا أن الواو والياء تبدلان من الهمزة، أي إن الهمزة يمكن أن تصير ياء أو واوًا وقد لاحظ النحاة أن العرب تفعل ذلك للاستخفاف بطريق المماثلة، والمواضع التي تتحول فيها الهمزة إلى حرفي العلة تبدأ بكونها متحركة مسبوقة بواو أو بياء زائدتين للمدّ، وهذا ينطبق على ياء التصغير، فتبدل الهمزة حينئذ حرفًا مماثلاً للحرف الذي قبلها وتدغم فيه[1]، ويمكن أن نمثل لهذا بقول العرب في: مقروء: مقروّ ومقروّة، وفيه أيضًا قولهم: نبيّ في نبيء، وخطيّة وبريّة، وأُفيّس وسُوَيِّل في: خطيئة وبريئة، وأُفيئِس تصغير أُفؤُس، وسُوَيئِل تصغير سائل[2].

وقد عدّ سيبويه التصحيح في نبيّ وبريّة، وهى لغة من يحقق الهمزة، بالرداءة والقلّة، مع أن هذا هو الأصل، والإعلال في هذين اللفظين وغيرهما فرّع[3]، فأنت ترى أن الهمزة حين وقعت

---

(١) انظر: الكتاب ٥٤٧/٣ وشرح الشافية ٣٣/٣-٣٥.
(٢) الكتاب ٥٤٧/٣.
(٣) نفسه٥٥٥/٣.

بعد واو أو ياء مدّيتين، أو ياء ساكنة هي ياء التصغير، لم يجد العربي مندوحة عن أن يجعلها مماثلة لما قبلها ويدغمها فيه[1]، وإنما فعلوا ذلك "قصد تخفيف الهمزة المستكرهة والفرار منها"[2].

وقد تكون المماثلة غير ظاهرة، بل ترافق اللفظ لتحقق فيه عنصر المماثلة بين صورته الحالية وصورة أخرى كانت له، ممّا سمّاه القدماء بعلّة الإعلال أو التصحيح، ومن ثم فإنك لا تكاد تجد لفظًا يخرج على هذا القانون، بل كلما أعل لفظ أو صحّح لعلّة، ثم زالت العلّة، بقي اللفظ محكومًا بما أحدثته فيه العلّة، رغم زوال هذه العلة. وللتمثيل لهذا يقول ابن جني: "ألا ترى أن فاء ميثاق–التي هي واو ونقت– انقلبت للكسرة قبلها ياء، كما انقلبت في ميزان وميعاد، فكان يجب على هذا لمّا زالت الكسرة في التكسير أن تعاود الواو، فتقول على قول الجماعة: المواثيق، كما تقول: الموازين والمواعيد، فتركهم الياء ربما أوهم أن انقلاب هذه الواو ياء ليس للكسرة قبلها، بل هو لأمر آخر غيرها، إذ لو كان لها لوجب زواله مع زوالها.." [3].

فقد أثبت ابن جني ههنا أن العلّة التي أوجبت قلب الواو ياء في ميثاق هي نفسها العلّة التي قلبت الواو ياء في قول من قال: مياثيق، بالياء، رغم زوال الكسرة قبل الياء، ولكن الذي قال: مياثيق راعى تأثير كسرة الميم في المفرد، فلما حول اللفظ إلى التكسير أبقى على تأثير هذه الحركة الذي كان واللفظ مفرد.

---

(١) انظر: شرح الشافية ٣/٣٣، ٣٤.
(٢) نفسه٣/٣٥.
(٣) الخصائص٣/١٥٨.

وهذا نوع آخر من المماثلة إلا أنه مماثلة بين لفظ ولفظ آخر هو بمثابة الأصل له، فقد حرص المتكلم على أن يماثل بين المفرد (ميثاق) وبين جمعه (مياثيق) في الإعلال، ومثل هذا نجده عند القوم حين قالوا: بَأْز في باز، همزوها، لأنها جاورت الفتحة، فصارت الحركة كأنها فيها، فانقلبت همزة، كما انقلبت لما حركت في نحو: شأبّة ودأبّة، فكان ينبغي أن تزول الهمزة عند زوال الألف في قولهم: بئزان في جمع بأز؛ فقد حُكيت أيضًا بالهمزة، ممّا دلّ على أنّ العلّة الأولى باق أثرها في اللفظ بعد زوالها.

وهذا نوع من المماثلة اللفظية، وأمثلتها كثيرة جدًّا، يمكنني أن أشير إليها إشارة، ولقد يجوز لنا أن نحمل على هذا ألفاظًا مثل: دوّان ودياوين، في: ديوان ودواوين، ومثله أيضًا مما هو واضح، لأنه شائع، قولهم: صِبيَة وقِنْية، وصِبيان ولِياح[1]؛ انقلبت فيها الواو للكسرة قبلها ياء، وبقيت همزة الألفاظ معلولة[2]، رغم زوال الكسرة حين قالوا، فيما سمع عن العرب: صُبْية بالضم، وصُبْيان، وقُنية[3] وليّاح.

فمع أن الكسرة الموجبة لقلب الواو زالت بضم أول الألفاظ وفتحه في الأخير منها، إلا أن أثر الكسرة لم يزل، فالمماثلة التي أقصدها ههنا واضحة بين الألفاظ في تحميلها الإعلال ليصير اللفظ على نسق.

---

(١) من لاح يلوح: لبياضه، معجم العين (ل و ح) ويقصد هنا الثور الوحشي، ويقال أيضًا للصبح لياح.

(٢) أي مقلوبة فيها الواو ياء.

(٣) يقال: اتخذ الغنم قنية: أي للنسل لا للبيع والتجارة، ينظر: العين (ق ن و).

وقريب من هذا ما يعلل به ابن جني هذه الألفاظ حين يقول: "العلّة في قلب هذه الأشياء هو ما ذكره القوم من وقوع الكسرة قبلها منها أن أكثر اللغة وشائع الاستعمال هو إعادة الواو عند زوال الكسرة، وذلك قولهم: موازين ومواعيد، وقولهم في ريح: أرواح، وفي قيل، أقوال، وفي ميثاق: مواثيق، وفي ديوان: دواوين. فأما مياثيق ودياوين، فإنه لمّا كثر عندهم واطرد في الواحد القلب، وكانوا كثيرًا ما يحملون الجمع على حكم الواحد وإن لم يستوف الجمعُ جميع أحكام الواحد، نحو: ديمة وديَم، وقيمة وقيم، صار الأثر في الواحد كأنه ليس عندهم مُسبّبًا عن أمر، ومعرَّضًا لانتقاله بانتقاله بل تجاوزوا به ذلك، وطغوا به إلى ما وراءه، حتى صار الحرف المقلوب إليه لتمكنه في القلب كأنه أصل في موضعه، وغير مسبّب عندهم عن علّة، فمُعرَّض[1] لانتقاله بانتقالها، حتى أجروا ياء ميثاق مجرى الياء الأصلية " [2].

هذا تعليل ابن جني للمسألة، وهو وجه قد يكون مأنوسًا غير مرفوض، بخاصة إذا علله بالاسترواح كما فعل، والاسترواح إنما هو وصف دقيق لمعنى الاستراحة والتخفيف، قال: "فإذا جنحوا إلى الياء هذا الجنوح العاري من السبب المؤثر سوى ما فيه من الاسترواح إليه، كان قلب الأثقل إلى الأخف وبقاؤه على ذلك لضرب من التأويل أولى وأجدر"[3]، لاحظ أن ابن جني استعمل مصطلحي الاسترواح والتخفيف حين أشار إلى الهروب من الأثقل إلى الأخف، وهذا هو مدار هذه المسألة أولاً وأخيرًا.

---

(١) معطوف على مسبب.

(٢) الخصائص ٣/١٥٩، ١٦٠.

(٣) نفسه ٣/١٦٢.

ونحن قد لا نجد استعمال اللفظ بصورته التي قال عنها ابن جني إنها أدق من صورتها الأصلية، خفيفًا، ولا أظن أن أحدًا منا يمكن أن يقول: إن دياوين مثلاً أخف من دواوين، كما يفهم من كلام الرجل، ولا مياثيق أخف من مواثيق، وقد يجدر بي ههنا أن أشير إلى أن الإنسان كان وما زال أسيرًا لما حفظ واستعمل من ألفاظ، فالألفاظ التي حفظناها وتعوّدنا عليها، هي فقط الخفيفة على ألسنتنا، لأننا وألفتنا لها، وما سواها مما لم نعوّد ألسنتنا عليه ثقيل، وإن كان في حقيقة أمره أخف من المستعمل المستأنس.

أمّا فشوّ ما عدّه ثقيلا، في كلامهم، وقلّة بل شذوذ الخفيف في استعمالهم، فإن ابن جني يرد هذا أيضًا إلى نحو مما ذكرت لك قبل، من تعوّد اللسان وتروّضه باللفظ حتى أنسه واستسهله وفضّله على غيره مما هو منه أخف وبالموضع أولى أحيانًا، وعند ابن جني مثل يوضح هذه المسألة، يقول فيه: "وعندي مثل يوضح الحال في إقرار الحكم مع زوال العلّة على قلة ذلك في الكلام، وكثرة ضده في الاستعمال، وهو العُود تقطعه من شجرته غضًّا رطيبًا، فيقيم على ذلك زمانًا، ثم يعرض له فيما بعد من الجُفوف واليُبس ما يعرض لما هذه سبيله، فإذا استقر على ذلك اليُبس وتمكن فيه حتى يَنْخر لم يُغن عنه فيما بعد أن تعيده إلى قعر البحر، فيقيم فيه مائة عام، لأنه قد كان بَعُد عن الرطوبة بعدًا أوغل فيه، حتى أيأس من معاودته البتة إليها"[1].

---

(١) الخصائص ٣/١٦١.

ولولا أن ابن جني كان من فقهاء هذه اللغة الذين أولعوا بالعلّة يتتبعونها ويحصون أنفاس الألفاظ تقصيًا لها، لما استطاع أن يقنعنا بهذه التفسيرات الرائدة في علم النفس اللغوي، بالمواصفات القديمة، وبنكهة ورائحة الرجل، التي طبعت أنفاس كتاباته.

وما فسّر به ابن جني ههنا سبب بقاء أثر العلّة بعد زوالها، يفسَّر به ما سبق من أمثلة، فعنده أن هذا يشبهه "حديث قنية وصبيان وصِبية في إقرار الياء بحالها، مع زوال الكسرة في: صُبيان وقُنية، وذلك أن القلب مع الكسرة لم يكن له قوة في القياس، وإنما كان مجنوحًا به إلى الاستخفاف، وذلك أن الكسرة لم تل الواو، ألا ترى أن بينهما حاجزًا وإن كان ساكنًا، فإن مثله في أكثر اللغة يحجزُ، وذلك نحو: جِرو وعِلْوٌ[1] وصِنْوٌ[2] وقِنْوٌ ومِجْولٌ[3] ومِقْولٌ[4] وقِرواح[5] وجِلْواحٌ[6] وقِرواشٌ[7]، ودِرواسٌ[8]، وهذا كثير فاش، فلما أعلوا في صبية وبابه، عُلم أن أقوى سَبَبَيْ القلب إنما هو طلب الاستخفاف"[9]، فالسبب الأقوى

---

(١) من علو: سرد: أعلاه، ترفع للعين وتخفض، معجم العين (ع ل و).
(٢) يقال: فلان صنو فلان: أي أخوه لأبويه وشقيقه، والصنو من النخل: نخلتان أو ثلاثة أو أكثر أصلهم واحد، انظر: العين (صنو).
(٣) من جال التراب وانجال، وانجياله: انكشاطه، والمِجول: أداة ذلك.
(٤) المقول: اللسان، انظر: (قول) وفيه أن المقول: بلغة أهل اليمن: القَيْل.
(٥) القرواح: الأرض المستوية، ينظر: العين (قرح).
(٦) الجلواح: المنكاح.
(٧) لا أجدها في المعاجم، ونظن أنها آلة طحن الحبوب اليدوية، من تقريش الحبوب فيها أي تجميعها.
(٨) الدرواس: والدرياس: الفخم الرأس، الغليظ الرقبة، العين (درس-دريس).
(٩) الخصائص ٣/١٦٢.

عند ابن جني في هذا وأمثاله هو الاستخفاف، وهو عندنا علّة العلل وأحد مقاصد الإعلال الكبرى.

الإعلال للمخالفة:

وإذا ذكرت المماثلة ذكر نقيضها، وهو المخالفة، فهل للإعلال حظ في هذا القانون الصوتي؟ لا شك أن للإعلال نصيبًا في ذلك، ولكن كيف تتحقق المخالفة؟ ويجاب على هذا السؤال أيضًا بالقول: إن العربي كان يعمد إلى أحد الصوتين المتماثلين (بالتماثل أو بالتقارب)، فيتصرف فيهما، لإزالة ثقل التماثل أو التقارب، فالمماثلة إذن تسير في اتجاه تحقيق الانسجام الصوتي بطريق الفصل بين المثلين أو بين المتقاربين. والصوتان المتماثلان مفهوم أمرهما، لا يحتاج إلى شرح، ولكن ما الصوتان المتقاربان؟ للإجابة نأخذ لفظ: (وُقِتَ)، في هذا اللفظ يتقارب صوتا الواو والضمة، لأن الضمة جزء من الواو، وهذا التقارب عكس على اللفظ ظلاً ثقيلاً، جعل الناطق العربي يعمد إلى الواو، فيصيّرها همزة، فيقول: (أُقِّتَ) في (وُقِّتَ)، وعلة "ذلك أن الواو انضمت ضمًّا لازمًا، وهذا أمر لا يوجب الإبدال فيها، فإنك مع هذا تجيز ظهور الواو غير مبدلة فتقول (وقّتت) فهذه علّة الجواز لا علّة الوجوب"[1].

والتفسير الصوتي "لإبدال الواو في (وُقّتت) همزة هو أن هذا الإبدال إنما حدث من أجل المخالفة بين الواو والضمة"[2]. ومن

---

(١) الخصائص ١/١٦٤-١٦٥ وانظر في المخالفة بين الفتحة والألف كتاب سيبويه ٢/٢٨٥. يتحدث عن الوقف على مثل حبلى ورجلا، يقولهما العرب: بالهمز، وانظر: سر الصناعة ١/٧٤.

(٢) فقه اللغات السامية، ص: ٧٧ ومناهج الصرفيين، ص: ٣٦٩.

أطرفِ ما حكي عنهم في باب المخالفة أنهم أحيانًا، طلبًا للخفة، يبادلون بين الحركات في بعض المواضع، حكى ابن جني عن قطرب أنه حكى على طريق الشذوذ: (اقتُلْ)، ثم يبين ابن جني أن هذا اللفظ إنما جاء به قطرب "على الأصل وإنما ضمّوا الهمزة في هذه المواضع كراهية الخروج من كسر إلى ضمّ بناءً لازمًا، ولم يعتدوا الساكن بينهما حاجزًا، لأنه غير حصين، فإن قلت: فما بالهم قالوا للمرأة: اُغْزي، اُغدي، فضموا الهمزة، والثالث مكسور؟

فالجواب: أنه إنما ضم هذا لأجل أن الأصل: اُغْزُوي، اُغْدُوي. ثم اعتلت الواو فحذفت، ووليت الياء الزاي والدال، فانكسرتا من أجلها، فإنما الضمة في الهمزة مراعاة للأصل، كما تقول في الصحيح: اُقْتلي، اُدخُلي اُخْرُجي، فإن قلت: فلم كسرت الهمزة في نحو: اِرْمُوا، اِقضُوا، اِشْرُوا، والثالث مضموم؟ فالجواب هنا كالذي قبله، وذلك أن أصل هذا: اِرميوا، اِقضيُوا، ثم حذفت الياء وانضم ما قبلها، فبقيت الهمزة هنا مَسكورة، كما بقيت فيما قبل مضمومة[1].

وهذا الذي ذكره ابن جني تعليلاً لبقاء الحروف بحركاتها المتماثلة، ليس من المخالفة، ولكنه تعليل لرد ما يمكن أن يحتج به على قوله فيما ذكر عن قطرب، وقد جعل ابن جني من نظرية المخالفة أو المفارقة دليلاً على مذهب أصحابه في التفرد بمنهج معالجة العلل، وهي عنده الفارق بين مذهب أصحابه ومذهب الفقهاء، قال: "اعلم أن محصول مذهب أصحابنا

---

(١) سر الصناعة ١/١١٧.

ومُتصرف أقوالهم يبنى على جواز تخصيص العلل، وذلك أنها وإن تقدمت علل الفقه، فإنها أو أكثرها إنما تجري مجرى التخفيف والفرق"[1].

وهنا أضع خطًّا تحت لفظ: الفرق، القسيم للفظ التخفيف في مقولة ابن جني، الملاحظ ههنا أن العربي حين كان يلجأ إلى الإعلال أو التصحيح، وهو يروم المخالفة، لم يكن حينها يتوخى التخفيف فقط، بقدر ما يحلو له أن يكون كلامه ذاهبًا رأسًا إلى المراد دونما لبس أو إبهام، وقرينته في ذلك علّة الفرق التي حكى عنها ابن جني.

وقد يلجأ العربي عند تحقيق مبدأ المخالفة إلى الإعلال بالحذف لئلا تتوالى الأمثال، روى صاحب (دقائق التصريف) عن أستاذه الفراء قوله: "سألت الكسائي عن (آية) ما هي من الفعل؟[2] فقال: فاعلة، وكانت في الأصل: آيية، فخففوها، قال، فقلت: هلاّ صغّروها: أُوَيْيَة، كما صغّروا فاطمة وعاتكة: فُطَيْمَة وعُتَيْكَة؟ قال: فقلت: إنما يجوز أن تصغّر فاطمة (فُطَيْمة) إذ كانت اسمًا موضوعًا، وليس سبيل آية سبيلها. وقال الخليل بن أحمد: آية وأخواتها من الفعل فَعَلَةٌ، جعلوا العين فيها تابعة للفاء، كما قالوا: باعة وحاكة"[3].

هذه أمثلة عن مبدأ المخالفة، طلبًا للخفة، سقتها لتكون دليلاً على غيرها مما أشبهها في لسان القوم، وأنا مطمئن إلى حس

---

(١) الخصائص ١/١٤٤، ١٤٥.

(٢) يظهر أن مصطلح الفعل هنا يراد به مادة فَعَلَ.

(٣) وأصل باعة وحاكة: بيعة وحيكة وحوكة، على المذهبين، على مثال: طَلَبة، وانظر: دقائق التصريف، ٢٢٩.

القارئ إذا رام أن يقيس عليها غيرها، فذاك ميسور، بشيء من اللطف والذوق والحسّ اللغوي.

ولو وقف القدماء عند هذا النوع من المخالفة لكان ذلك أيسر على الدارس وأهون في استقصاء ما هو مثله أو قريب منه، لكنهم تعدوا ذلك إلى النظر فيما هو كائن على وجه ما، لمَ لمْ يرد على وجه آخر على سبيل الافتراض، لاحظ كيف يشرح ابن جني قول أستاذه المازني[1]: إن العرب يَفرون (من الواو إلى الياء، ولا يفرون من الياء إلى الواو) بقوله: " لم يقولوا في نحو: رَمَيْتُ وَسَقَيْتُ: فَعَلَ، فيلزمهم: رَمُوَ يرمُوُ، ويَسْعُوُ، فتنقلب الياء واوًا، فإن قلت: فقد قالوا: (لَقَضُوَ الرجُل) فأبدلوا الياء واوًا، وقد قلت: إن هذا غير موجود؟ قيل: هذا غير لازم لنا، لأن هذه للتعجّب، وهو ملحق بالأسماء، لأنه لا يتصرف، كما أن الأسماء كذلك، وكما قالوا: (ما أَطْوَلَهُ)، فصححوا الفعل بما كان قريبًا من المعنى من قولك: (هذا أطول منك)، فجرى ذلك مجرى: (فَعُلَة) من رَمَيْتُ، إذا بنيتها على التأنيث، فقلت: (رَمُوَةٌ)، فقلبت واوًا غير مستنكر، لأنه لا يتصرف، وكذلك: لَقَضُوَ الرجُل، لمّا لم يُقَلْ فيه: (يَفْعُلُ)، فيلزمك أن تقول يَقْضُوُ، جاز أن يُبنى على (فَعُلَ)؛ لأنه لمّا لزم موضعًا واحدًا أشبه الأسماء.

فإن قلت: فقد قالوا في الواو: سَرُوَ وسَخُوَ: يَسْرو ويَسْخُو، فجمعوا بين الضمة والواو في الماضي

---

(١) أبو عثمان هو بكر بن محمد حبيب أبو عثمان المازني: أحد أئمة النحو في عصره، كان من أهل البصرة توفي سنة ٢٤٩هـ أو ٢٣٦هـ (راجع طبقات النحويين واللغويين ص:٩٣، وانظر: الأعلام للزركلي ٤٤/٢).

فإن قلت: فقد قالوا في الواو: سَرُوَ وسَخُوَ: يَسْرُو ويَسْخُو، فجمعوا بين الضمة والواو في الماضي والمضارع، فهلا قالوا على هذا: رَمُوَ يَرْمُوُ ؟ قيل: إن سَرُو وسَخُوَ، إنما احتمل، لأنه لم تقلب فيه واو عن ياء، وإنما هو من الواو في الأصل، فلم تأت بثقيل بعد خفيف، وأنت لو قلت: رَمُوَ يَرْمُوُ، لكنت قد جمعت بين الضمة والواو بعد أن أبدلت الثقيل من الخفيف، فرفض ذلك لذلك، وكان اطّراح هذا البناء أصلاً أخفّ عليهم من أن يخرجوا من الخفة إلى الثقل[1].

ألا ترى معي أن تعليلات ابن جني في هذا وأمثاله قد تعدّى المسموع المنقول إلى المتصوّر المتروك؟ ولكن العلّة عنده في هذا لم تبتعد عمّا هو منقول لغة، لأنها تفسير للمتروك، لم ترك؟ وليس أدلّ على حكمة المتكلم بهذه اللغة من أن المتروك إنما أسقط من كلامهم لأنه كان سيكون ثقيلاً على ألسنتهم، وتلك مزية وفضل لا يكونان في لغة أخرى.

ونذكر أيضًا مخالفة الحركات في مثل قولنا: العِنْوان والعُنوان، فإن أولاهما خالفت حركة العين فيها حرف العلّة (الواو)، رغم أن بينها وبين الواو ساكن غير حصين وفي ثانيتهما مماثلة، وذلك لموافقة ضمة العين للواو بعدها، لهذا السبب جعلها الكسائي من اللغات، واللغات عند العرب أحيانًا لا تعترف بحجم الثقل في اللفظ بقدر ما تحرص على الترويج للفظ يكون من لغتها، وقد مثل الكسائي لذلك بمثل: الرِّضوان والرُّضوان، وصِبيان وصُبيان[2].

---

(١) المنصف ٢/١١٣.

(٢) ينظر في ذلك وأشباهه دقائق التصريف ٣٠٧، ٣٠٨.

ومن وجوه المخالفة أيضًا أنهم سكنوا الواو والياء تفاديًا لقلبهما في مثل: جَوْزات وبَيْضات، "فإنما كرهوا الحركة فيهما لئلا يصيروا إلى لفظ يجب معه القلب، وهو قولهم: بَيَضات وجَوَزات، ولو قلبوا، فقالوا: باضات وجازات، لالتبس لفظه بلفظ ما واحدهُ مقلوب نحو: دارات وقارات، جمع دارة وقارة"[1]. لهذا السبب خالفوا بين الفتحتين.

وإذا أردنا أن نجمل هذا الأمر فإننا نقول إن دواعي التخفيف للهروب من الاستثقال هي المحتكم الأول في إدخال قانون المماثلة والمخالفة في تعليلات أهل اللغة؛ لأنهم لاحظوا أن مردّ الألفاظ في كل الأمثلة السابقة إلى هذا القانون ردًّا لطيفًا من شأنه أن يجعل هذه اللغة حكيمة في تصرف لفظها، وجدوى الكلام عليها في باب العلة، وأكثر ما تكون العلّة في مثل هذا، حين يتعلّق الأمر بالإعلال لكثرة مشاربه وتفرع مسائله. وقد وقفنا عند مسائل كثيرة طيَّ الفصول السابقة، ولو رجعنا إليها لبيان علّة تصرف حروفها، لوجدنا أن ظاهرتي الاستخفاف والاستثقال كانتا وراء كل إجراء صوتي تم فيه إعلال من أي نوع كان.

وههنا أضرب مثالاً واحدًا يمكن أن يقاس عليه غيره في بابه، ذلك قول سيبويه: "فإنك تحذف ذلك البدل وترد الذي هو من أصل الحرف إذا حقّرته[2]. كما تفعل ذلك إذا كسرته للجمع"[3]، ومن ثم تبيّن لهم أنّ التصغير والتكسير يردان الحروف إلى

---

(١) المنصف ٢٤٣/١، ومع ذلك فإن تسكين عين فَعْلة حين تكون معتلة العين لغة عامة العرب، وفتحها لهجة هذلية. ولكننا نتجاوز هنا عن قتمثيل اللهجي إلا لماما.

(٢) يعني بالتحقير: التصغير.

(٣) الكتاب ٤٥٧/٣.

أصولها، وحين يضرب الأمثلة لهذا الباب يقول: "فمن ذلك ميزان وميقات وميعاد، تقول: موَيْزين، ومُوَيْعيد ومُوَيْقيت، وإنما أبدلوا الياء لاستثقالهم هذه الواو بعد الكسرة، فلما ذهب ما يستثقلون رُدَّ الحرف إلى أصله، وكذلك فعلوا حين كسروا للجمع، قالوا: موازين ومواعيد ومواقيت"(١).

وكلام سيبويه في هذا واضح، فقد خالفوا لما أحسُّوا بالثقل، وماثلوا حين ذهب الثقل، وصار اللفظ يتحمل الواو بعد الضمة، لتحقيق المراد من بناء اللفظ، أي تحقيق معنى التصغير أو التكسير.

ونلحظ عند علمائنا القدماء نوعًا آخر من المخالفة أعم وأشمل، ذلك قولهم فيما اختاروا من علل للفرق بين الاسم والفعل، وإليك مثالاً يدل على هذا، كما يدل على غيره ممّا شابهه، وذلك قولهم: "إذا كانت الحروف في أوائل الأسماء هي الزوائد التي تكون في الفعل، وكان الاسم على زنة الفعل بالزوائد فإن الأسماء تصحّ ولا تعتل ، وذلك أنك لو بنيت من: (قال يقول) اسمًا على يَفعِلُ أو يَفْعُلُ أو يَفْعَل، كنت قائلاً يَقْوِل ويقوُل ويَقْوَل، وإنما فعلت هذا لتفرق بين الأسماء والأفعال، وكانت الأسماء أخف من الأفعال، ولم تكن فيها (أفعلُ) و(تفعَل) و(نفعل) على معنى ما يكون من الأفعال، فصححوها لذلك، حيث كانت الزيادة التي في أوائلها الميم، حين قالوا: مُقام ومُباع، وما أشبههما لأن الميم لا تكون من زوائد الأفعال ..."(٢).

---

(١) الكتاب ٤٥١/٢.

(٢) دقائق التصريف، ص: ٢٨٧.

وأما ابن جني فيستدرك على هذا الأمر أشياء، منها أسماء وردت عن العرب، لكنها لم تصحّح فانظر كيف يعللها بلطف فهمه، يقول: "وأما يزيد، اسم رجل، فإنما اعتل[1]، من قبل أنه كان فعلاً لزمه الاعتلال، ثم نقل من الفعل، فسمي به، وهو في المعتل نظير: يَشْكُرُ، في الصحيح، فافهمه"[2].

ههنا أمر لا بد من الإشارة إليه، ذلك أن قولنا إن كل إعلال للمخالفة يحقق مبدأ الخفة، وكذلك كل إعلال للمماثلة، لا بد أن يحقق الخفة، وإلا لم يُصر إلى أحدهما البتة، أمر لا يخرج عليه مثال واحد من الأمثلة التي تحقق فيها الإعلال بوجه من الوجوه. من هنا وجدنا في شواهد العربية كثيرًا من الألفاظ استعملت على غير ما استعمل عليه غيرها ممّا هو من طينتها ونظائرها، إعلالاً أو تصحيحًا، قالوا مثلاً: عَوى الكلب عَوْيَةً، تجد هذا اللفظ في كتب النحاة واللغويين، ضمن شواهدهم المروية عن فصحاء العرب، لكن المعاجم اللغوية لا تكاد تذكره، وإنما ذكروا الشائع من المصادر، قالوا: "عوت السباع تَعوي عَوًى" على رواية معجم العين[3]. وذكر المحققان في هامش معجم العين أن هذا المصدر أيضًا لم يرد في كتب اللغة التي ذكرت فقط (العواء) ليس غير، ثم ذكرا أنهما لم يجدا هذا المصدر (عَوًى) إلا في الأصول المخطوطة التي لديهما من كتاب العين[4].

---

(١) القاعدة العامة في هذا ألا يعل، كما بينت قبل قليل، لأنه أريد به الاسم لا الفعل فكان الأصل في القاعدة أن يقال: يَزْيِدُ يَفْعِلُ، كَيجْلِسُ. ويعلل ذلك بأنه معدول به من الفعل إلى الاسم.

(٢) المنصف ٢٧٩/١.

(٣) مادة (عوي).

(٤) ينظر: ترتيب كتاب العين للخليل مادة (عوى) هامش ٤.

ويقال من هذا: عَوَيْتُ الحبل عَيًّا: لويته"[1]. لاحظ أنه استعمل المصدر عيًّا معتلاً، وأصله (عَوْيٌ). هذا الكلام منقول عن العرب، ولكن التصحيح في اللفظ أيضًا مذكور عنهم، حين قالوا (عَوْيَةٌ). يعلل ابن جني هذا بقوله: إنما صحّت الواو فيه، وإن سكنت وبعدها ياء[2]، إجراء للازم مجرى ما ليس بلازم[3]. وذلك كبنائك من الجوي على (فَعلَة)، فإنك تقول فيه: "امرأة جَوِيَة، فإن سكنت حركة العين قلت: جَوْيَة، ولم تقلب الواو ياء وتدغمها في الياء، لأن الحركة فيها منوية، فكذلك قالوا: عَوْيَة، وإن كان السكون لازمًا للواو، فشبهوه بباب امرأة جَوْيَة"[4].

ونحن نلاحظ في هذا التصرف اللغوي من العرب الناطقين بهذا اللسان أنهم إنما فعلوا باللفظ ما فعلوه من تصحيح (كما في عَوْيَة، وجَوْيَة)، أو إعلال (كما في سائر الألفاظ من هذا القبيل)، ابتغاء منهم لخفة اللفظ ودومًا للاقتصاد اللغوي في الجهد العضلي، وهذا تصرف لا يكون إلا لجبلّة وسليقة، ولو تعمّد العربي أن يفعل تعمدًا لأخطأ أحد الأمرين، إما ألا يصل إلى المرام، وإما ألا يحسن الإجراء، وقد حفظ لنا التاريخ اللغوي مواقف من هذا كثيرة، فطن اللغويون إليها وسجلوها، فكانوا

---

(١) ينظر: ترتيب كتاب العين للخليل مادة (عوى) هامش ٤.

(٢) ههنا إشارة منه إلى أن القاعدة حينئذ توجب، كما هو الشائع، قلب الواو ياء وإدغامها في الياء.

(٣) يظهر أن المقصود باللازم وغير اللازم هنا أن السكون في عَوْيَة لازمة لأنها من أصل الصيغة، بينما هي في مثل جَوْية غير لازمة لأن أصل الصيغة (فعلة): أي جوية، سكنت عينها على طريقة العرب في ذلك، حين قالت في كتف وأمثالها: كتْف.

(٤) الخصائص ٣/٨٧، ٨٨ وينظر: مناهج الصرفيين للدكتور هنداوي، ص: ٣٦٤، ٣٦٥.

أحياناً يصفون من يفعل ذلك من الأعراب بليونة الجلد، والمقصود به ذهاب السليقة، وأحياناً أخرى يرفضون مقولته، حين يقطنون إلى أنه يفتعل أن يصوغ لهم اللفظ وفق ما تقرره قواعدهم التي استنبطوها.

هذا موقفنا من الناطقين بهذا اللسان، إلا أن هذا الكلام لا ينبغي أن يستثني أهل اللغة الذين نظروا في هذا البناء، وشيدوا له القواعد وأصّلوا له الأصول، إنما أمرهم في هذا صائر إلى تعليل ما وجدوا عليه هذه اللغة، ولم يتعدوا ذلك إلا في القليل من الأحيان، حين كانوا يضطرون إلى أن يمثّلوا بكلام غير مروي، سمّاه من جاء بعدهم بالمصنوع، فالقاعدة العامة إذن التي تحكم المتكلم تحكم أيضاً الدارس المتفحص لعلل هذه اللغة المنطوقة؛ لذلك فالتعليلات عند الصرفيين على اختلاف مشاربهم مردها عندهم جميعًا إلى قانون الاقتصاد اللغوي كما هو في عرف المحدثين.

وقد نظر القدماء في هذه القاعدة، قاعدة الإعلال للتخفيف، فوجدوا أن أكثرها، بل قلت كلها، يجري "مجرى التخفيف والفرق، ولو تكلف متكلف نقضها لكان ذلك ممكناً، وإن كان على غير مقياس، ومستثقلاً"[1]، يقصد نقض الإعلال، لأن القياس الإعلال، كما هو مقرر، والتصحيح ثقيل، وذلك نحو ميزان وميعاد وموسر وموقن، مثلاً، فإنه يمكننا أن نخرج الحروف التي أعلت فيها على أصلها، وإن كان هذا مستثقلا، فنقول: موْزان، وموْعاد، ومُيْسِر ومُيْقِن، وقد مرّ بنا شرح التعليل الصوتي لقلب هذه الحروف[2].

---

(١) الخصائص ١/١٤٤، ١٤٥، وينظر: مناهج الصرفيين ٣٦٦.

(٢) وينظر: مناهج الصرفيين٣٦٦.

الإعلال للمجانسة:

يقصد بالمجانسة أن يلتقي الصوتان المدّيان أو المد والحركة في لفظ واحد، فيعمد إلى تخفيف اللفظ بقلب أحدهما إلى الآخر، أو إلى مجانسه، ويدخل في هذا، كما أشرت في باب الإقلاب، الهمزة في تصرفها حين تتجانس وغيرَها من أصوات المدّ، أو تتجانس أصوات المدّ معها، أو حين تتأثر بالحركات، فتتحول إلى صوت مجانس للحركة. كل ذلك يقع وبابه القلب والإبدال أو الحذف أو النقل والتسكين.

لكننا هنا نعالجه من جانب آخر هو عند القدماء بيان لعلة هذا التحول في الحرف، وهو عندنا بيان لمقاصد هذه التحولات بأشكالها المختلفة، اختلفت المصطلحات، لكن الغرض واحد.

أما أمثلة هذا الباب فهي تشمل جميع أبواب الإعلال التي وقع فيها ما يسمى بالمجانسة، أي التصرف في الصوت بحيث يُصار به إلى صوت آخر أو إلى مجانسه. والمعروف أن حروف المد هي أيسر وأخف، أو من أيسر وأخف أصوات اللغة على الألسنة، ولذلك فإننا نجدها متفشية في الكلام أكثر من غيرها من الأصوات، بحيث لا يخلو منها الكلام أو من بعضها.

وإذا كانت الهمزة من أثقل الأصوات اللغوية، فقد عمد العربي إلى التصرف فيها بحيث يجعلها صوتًا هو من أخف الأصوات، لذلك قالوا في نحو: الكأس والرأس والمؤمن والبؤس والبئر والذئب، وما أشبهها: كاس وراس ومومن وبوس وبير وذيب، بتخفيف الهمزة من أجل أن تجانس الحركة التي قبلها، فقلبت

الهمزة إلى ألف مد أو واو مد أو ياء مد[1].

أما الذي سهّل هذا الإقلاب فهو كون هذه الهمزة في هذا الموضع ساكنة والحرف عندهم إذا سكّن ضعف وأمكن التصرف فيه، فالقصد إذن من التصرف في هذه الألفاظ وأمثالها مما شابهها، هو التخفيف من ثقل الهمزة والسعي إلى جعل موضعها أقل أثرًا على الجهاز النطقي، فخففوها بأن جعلوها ألفًا بعد الفتحة، لأن الألف من جنس الفتحة، وواوًا بعد الضمة، وياءً بعد الكسرة، لأن هذه الحروف المقلوبة إليها هي مضاعفات الحركات التي سبقت الهمزة.

وهنا الإبدال لا يلزم المتكلم، أي ليس بواجب، بل هو جائز فقط، وهذه هي حال اللغة، فليس كل الناس يجنح إلى التخفيف، ويكفي ههنا أن أشير إلى أن القبائل العربية من كان ديدنهم التسهيل والتخفيف، حتى عرف عنهم ذلك، كأهل الحجاز، بسبب طبيعة الحياة المدنية التي يعيشونها[2] يفضلون التخفيف. وأما أهل البادية كتميم، فإنهم عرف عنهم الحفاظ على اللغة كما هي، لم يشعروا بثقل في أصواتهم فيخففوها.

والذي يدل على هذا أنّ كثيرًا من لفظ العربية ورد بلغتين، مخففًا في إحداهما، وعلى الأصل في الأخرى، قال صاحب دقائق التصريف[3]: "وما أتاك من اسم مؤنث مثل: كِسْوَة ورِشْوة، مما قد كُسر أوله، وظهرت فيه الواو، فإن الأصل فيه ضم أوله،

---

(١) ينظر في تفصيل هذا: الكتاب لسيبويه ٥٤٣/٣ والمقتضب ١٥٧/١ وشرح الشافية ٣٦/٣.

(٢) وينظر: التكملة لأبي علي الفارسي، ص: ٢٥.

(٣) ص: ٣٠٢.

وربما تكلمت فيه العرب بلغتين فقال بعضهم: كُسْوَة، وقال بعضهم: كِسْوة، فالذين ضموا أولها تركوها على الأصل، والذين كسروا أولها استثقلوا ضمة بعدها واو ويدلك على أن الأصل ضم أولها أنهم إذا جمعوا، قالوا: الكُسا والرُّشا، وقد قال بعضهم: الكِسى والرِّشى، بناء على كِسْوَة ورِشْوة. وهذا وإن لم يكن من المجانسة الواضحة، فإن فيه ما يدل على أن المجانسة والمخالفة يستويان فيه؛ فالمجانسة ينبغي أن تشمل: كُسْوَة ورُشْوَة مضمومتي الأول، مجانسة لحرف الواو بعدهما، رغم الحرف الساكن الذي يفصل بينهما، فهو حاجز غير حصين، والمخالفة ينبغي أن تشمل: كِسْوة ورِشوة بالكسر في أولهما، لمخالفة الواو بعدهما، وقد اعتبرنا هنا الضمة مجانسة للواو أنها حركة مستجلبة، غير أصلية في الحرف، على غير رأي القاسم بن محمد المؤدب، وقد تحققت في جلبها المجانسة المطلوبة حفاظًا على الواو، إلا أن في اللفظتين السابقتين دليلاً على قوة ما قررنا من أن للقبائل في طباعها أثرًا لا ينكر، ولذلك أيضًا وصلتنا اللغة لغات.

بناء على قاعدة اختلاف العرب في تصريفها لألفاظها، وهي قاعدة مقررة غير منكرة، فإن مجانسة الهمزة وسائر أصوات اللين، بعضها لبعض، لم تنته إلى كون الأولى ساكنة فقط، لأنها بسكونها قد دخلت في باب أعم وأشمل، ترعاه قاعدة عامة هي أن الصوت إذا سكن ضعف وأمكن التصرف فيه، كما بينت، لكن العرب ذهبت بالهمزة مذاهب أخرى، إذ تصرفت فيها، وهي متحركة أيضًا فأبدلوا منها ألفًا، إذا تحركت بعد فتح، فقالوا: سال

في سأل[1]، وأبدلوا منها واوًا إذا تحركت بعد ضم، قال الرضي[1]: "وقد تبدل الهمزة واوًا ساكنة إذا انضمت وانضم ما قبلها كرُووس في رُؤوس، وأبدلوا منها ياء ساكنة إذا انكسرت وانكسر ما قبلها، نحو المستهزيين"[1].

ويذكر ههنا أن حالات الهمزة في هذه الألفاظ ليست حالات عادية، بل هي حالات شذوذ محفوظة، لا يقاس عليها، يشرح ذلك سيبويه بقوله: "واعلم أن الهمزة التي يحقق أمثالها أهل التحقيق من بني تميم وأهل الحجاز، ويجعل في لغة أهل التخفيف بين بين تبدل مكانها الألف، إذا كان ما قبلها مفتوحًا، والياء إذا كان ما قبلها مكسورًا، والواو إذا كان ما قبلها مضمومًا، وليس ذا بقياس مطّرد[2].. وإنما يحفظ عن العرب.. فمن ذلك قولهم: مِنْساة، وإنما أصلها منسأة، وقد يجوز في ذا كله البدل حتى يكون قياسًا مطّردًا، إذا اضطر الشاعر"[3].

ههنا مسألتان: الأولى أن الهمزة في مثل هذه المواضع تحقق عند غالبية العرب، وأهمّ قبائلهم، كالحجازيين والتميميين، وتخفف عند أهل التخفيف بنطقها بين بين، وأما وضع الهمزة الذي نحن بصدد النظر فيه هنا، فإنه وضع شاذ، لا قياس عليه، إلا لشاعر مضطر، إلا أن شذوذه لا يمنع من أن يكون موضع درس، كما هي الحال ههنا.

---

(١) شرح الشافية ٣/٤٧.
(٢) مطرد.
(٣) ٣/٥٥٣، ٥٥٤.

والثانية: أن مثل هذا الوضع الشاذ في الأصوات يجد له متنفسًا في الشعر، حتى يعود وكأنه قياسي في هذا المستوى اللغوي، ولا شك أن في وضع الهمزة الشاذ هذا تحقق مبدأ المجانسة بين الفتحة واليمزة المصيّرة ألفًا لمجانسة الفتحة قبلها، وبين الضمة والهمزة بحيث صيّرت الضمة الهمزة واوًا، وكذا بالنسبة إلى الفتحة والألف المبدلة من الهمزة.

ومن المجانسة بين الهمزة والحركة أيضًا اجتماع الهمزتين، فيصير الثقل وقتها مضاعفًا، وحينئذ يلجأ العربي مرة أخرى إلى قانون المخالفة للتخفيف من هذا الثقل، لكن هذه المرة تكون المخالفة بين المتماثلين محققًا لنوع من المجانسة، فيعمد إلى قلب الأخيرة مدًّا مناسبًا لحركة الأولى من الهمزتين فتنقلب ألفًا، إذا كانت الهمزة الأولى مفتوحة نحو: آدم وآمن، وأصلهما: أأدم وأأمن، صارتا: آدم وآمن = آدم وآمن، وتقلب واوًا إذا كانت الأولى مضمومة نحو: أُومِن وأُوتي، والأصل أُؤمِن وأُؤتي، وتقلب ياء مع الكسرة في نحو: إيمان وإيثار وإيتمان، والأصل: إئْمان وإئْثار[1] وإئْتِمان، وأشباه هذا مما هو على هيئته أصلاً وفصلاً.

والملاحظة أن الهمزة هي أكثر هذه الأحرف عرضة للتخفيف، لأنها من أثقل الأصوات على اللسان، إذا كانت مفردة، وهي إذا اجتمعت مع أخرى كانت عليه أثقل، وبالإقلاب أجدر، ولا شك أن قلب الهمزة الثانية المجتمعة مع أختها المتحركة أيسر وأخف على اللسان من تحقيق همزتين متتاليتين، زد على ذلك أن النحاة يصفون تحقيق الهمزتين في مثل هذه المواضع بالرداءة[2].

---

(١) ينظر: شرح الشافية ٥٣/٣، وينظر: الإبدال طالبي ٢٩٩.

(٢) ينظر: المقتضب ٥٦/١ والخصائص ١٤٣/٣.

ولكن هنا سؤال: ما دليلنا على أن المقلوبة هي الثانية وليست الأولى؟ يجيب الرضي على هذا بقوله: "إنما قلبت الثانية لأن الثقل منها حصل، وإنما دُبِّرت بحركة ما قبلها لتناسب الحركة الحرفَ الذي بعدها فتخف الكلمة"(١)، فالمجانسة في هذا إذن هي المقصد من هذا الإعلال. والذي شرحناه هنا ينطبق أيضًا على الهمزتين حين تكون أولاهما همزة استفهام، نحو قولهم: آنت فعلت هذا؟ وتحقيقها: أأنت فعلت هذا(٢)؟ وتحقيق الهمزتين هنا ليس بمستكره، ولا مستهجن ولا هو بالشاذ كالذي قبله، والسبب في ذلك أن الهمزتين في: أ أنت؟ في كلمتين مختلفتين: الأولى همزة استفهام، وهي كلمة قائمة برأسها، والثانية: أنت، كلمة أخرى، لذلك جاز هنا التحقيق جوازًا حسنًا، وهذا تعليل الأخفش، قال: "لأن همزة الاستفهام كلمة برأسها، واجتماعها مع همزة أخرى أقل ثقلاً من اجتماع همزتين في كلمة واحدة"(٣). ومع هذا فإن العرب تتحرى أن تتخلص من هذا الثقل، وإن قلّ، بالإقلاب حينًا: آنت، وبتخفيف الهمزة الثانية، بين بين حينًا آخر: أَنْتَ، وبإقحام ألف بين الهمزتين حينًا ثالثًا: آأنت=أأأنت(٤).

من الأمثلة السابقة جميعًا يتبيّن لنا أن العرب لم تدع مجالاً إلا طرقته لتحقيق الاقتصاد اللغوي في الجهد، حتى جانست بين الحركة والحرف، فجعلت الهمزة، وهي من أثقل الحروف، حرفًا مجانسًا للفتحة قبلها وهي أخف الحركات، وهي جزء من الألف،

---

(١) ينظر: شرح الشافية ٥٣/٣، وينظر: الإبدال طالبي ٢٩٩.
(٢) شرح الأشموني، ص: ٨٣٧.
(٣) معاني القرآن، ص: ٤٢.
(٤) ينظر في ذلك: الكتاب ٥٥١/٢.

والألف أخف المدود، فكأنهم قابلوا أثقل الحروف بأخفها، ليتم لهم ما قصدوا إليه من تخفيف. وهذه حكمة من ألطف حكم العربية.

ومن المواضع التي يتحقق فيها التجانس أيضًا ما ورد عنهم من قلب[1] للنون في آخر اللفظ ألفًا، ويتحقق هذا القلب إذا وقفت عليها بالمد، كما هو مبين في كتب النحاة ويستشهدون على ذلك بقول الشاعر:

أبوك يزيدٌ والوليدُ، ومن يكنْ هما أبواه لا يذِلُّ، ويَكرُمَا

يريد: ويكرمَنْ، فجعل النون ألف مدّ لتجانس حركة الميم قبلها، وهي الفتحة كما تقول حين الوقف: رأيت زيدا[2].وقد علل بعض النحاة هذا الإقلاب بالقرابة الصوتية بين الألف والنون من حيث الغنّة[3]. وعلله آخرون بغرض التفريق بين النون الأصلية والنون الزائدة على الاسم بعد كماله[4]. فجعلوا النون الزائدة على الاسم بعد كماله ألفًا للإشعار بأنها زائدة، غير أصلية في اللفظ، فاستحقت لذلك المغايرة، وإذا كان لنا أن نعلل هذا، فإنه يكفي أن نقف على مثل: كتبت بحثًا، مرةً بالتنوين: بحثًا، ومرة أخرى بالمدّ: بحثا، لنلاحظ الفرق من حيث الثقل والخفة؛ فمع أن النون خفيفة، لأنها إحدى حروف الذلاقة (ل ن ر)، إلا أنهم يبدلونها بما هو أخف منها، فهي ليس نطقها بالأمر العسير أو

---

(١) متى ما ورد هذا المصطلح في غير حروف العلّة، فهو مستعمل مجازًا على طريقة القدماء.

(٢) ينظر في تفصيل هذا التكملة، ص: ٢٤وما بعدها.

(٣) ينظر: شرح الملوكي، ص: ٢٣٣ والتصريح ٣٣٨/٢ ورسالة طالبي، ص: ٣٠٠.

(٤) الكتاب ١٦٦/٤، وشرح المفصل ٦٩/٩ والممتع في التصريف ٤٠٦.

المجهد، إلا أن إبدالها حرفًا هوائيًّا يخرج من الجوف لا تعترضه عوارض، ويجانس حركة ما قبلها، أيسر من نطقها، لأن الألف تكسب الكلمة خفة ولا تجهد الجهاز في النطق بها"[1]، فالوقف على النون بإبدالها ألفًا أخف من الوقف عليها[2].

أما الضوابط التي وضعها النحاة لهذا الأمر فأهمها أن هذا الإبدال غير جائز إذا وقع فأوقع لبسًا، لذلك اشترطوا في إبدال الألف من نون التوكيد ألا يلتبس بالمثنى، فإن التبس لم يجز[3].

والذى يدل على أن هذا كله المراد منه تحقيق مبدأ المجانسة ما روي عن أزد السّراة أنهم كانوا يقولون: هذا زيدو، وهذا عمرو، ومررت بزيدي، وبعمري "يجعلونه قياسًا واحدًا، فيثبتون الواو والياء، كما أثبتوا الألف"[4]. وهذا يعني أن القوم أجروا المنوّن بالرفع والمنون بالجر مجرى المنون المنصوب، أي إنهم أخضعوا النون في الوقف لحركة الحرف السابق لها مطلقًا، وهذا يحقق المجانسة المطلقة.

ومن أمثلة هذا الباب – باب المجانسة– ما يروى عن العرب من أمثلة مسموعة عنهم، من مثل قولهم في: دِبَّاج: ديباج[5]؛ جانسوا بين كسرة الدال وياء المدّ المقلوبة عن الباء، هربوا من نطق الباء مشددة، ومثله قولهم في قِرّاط: قيراط، وفي شِرّاز: شِيراز[6]، ومن المسموع من هذا أيضًا قول العرب فى: دِمّاس:

---

(١) من مظاهر التخفيف في اللسان العربي، ص: ٤٨.
(٢) نفسه، ص: ٤٩.
(٣) ينظر: شرح الملوكي، ص: ٢٢٧.
(٤) الكتاب ١٦٧/٤.
(٥) ينظر: شرح الملوكي ٢٤٦، والممتع ٣٦٩.
(٦) نفسه٢٤٦.

ديماس[1] قال كثير عزة[2]:

نزورُ امْرَءًا أما الإلهَ فيتّقي وأمّا بفعل الصالحين فَيأْتمي

يريد: فيأتمّ، جعل الميم الأخيرة، وهي موضع وقف، مدًّا تابعًا لحركة الميم الأولى، لأن الأصل المفترض هو: يَأْتَمِم من: أمَّ يَؤُمُّ. ومثل ذلك أيضًا قولهم: دينار في دِنّار[3].

هذه أمثلة دالّة على التأثير الذي تحدثه الحركة في الحرف بعدها، فتقلبه إلى الحرف المجانس لها، ليأتلف اللفظ وتنسجم أصواته، ويسهل النطق به، وهذه مجانسة لا تقلّ عن مجانسة المثلين، التي قد نجدها في بعض تصريفات الألفاظ. من ذلك أن تتوسط الواو بين الياء والكسرة، في مثل: يَثِق، التي أصلها: يَوْثِق "سقطت الواو منه لوقوعها بين ياء وكسرة، فصار يثِق في وثِق ويَهَبُ"[4]، في وَهَبَ يهب، التي أصلها، كما يشرح ذلك السيرافي: يَوْهَبُ[5]، ودليلهم على ذلك أن العرب قالوا:"وَجِل يَوْجَل، فأتموها[6]، لأنها لا كسرة بعدها، فلم تحذف[7]. فرقوا بينها وبين يفعِل". ويشرح السيرافي ما خرج على هذه القاعدة من مثل قولنا: يُوقن ويُوصل؛ مضارع أيقن وأوْصل، بأن

---

(١) شرح المفصل ٢٤/١والممتع ٢٧٥.

(٢) الديوان٣٠٠.

(٣) شرح الملوكي، ص: ٢٥٢والممتع، ص: ٣٧١ ورسالة طالبي ٣٠١.

(٤) الكتاب ٥٢/٥، ٥٣.

(٥) وابن جني يجعل ما شذ عن القاعدة مثل: يَسَع ويَطَأ، بالفتح، توهمًا، قال: توهموها على: يفعل، انظر: المنصف ١٦٨/٢.

(٦) يعني أنهم لم يعلوا اللفظ بحذف الواو منه.

(٧) يعني الواو.

مضارع "أفعل لا يتغير عن يُفعِل، كما أن مستقبل[1] (فَعُـلَ) لا يتغير عن يَفْعُلُ"[2].

ومن هذا الذي نحن فيه ما أثبتّه في بداية هذا البحث ممّا سماه النحاة: مطل الحركات، وهو إنشاء مدّ من جنس حركة الحرف، فهو مجانسة بين الحركة والمدّ الناشئ عنها.

إلا أن أوضح الأمثلة الدالة على المجانسة هي تلك التي يتم فيها قلب حرف العلّة إلى حرف علّة آخر لمجانسة حركة قبله، وأمثلة هذا الباب كثيرة، منها ما ذكرناه في باب القلب، من مثل: ثِيَرة في ثِوَرَة، لأنها من ثور، والقيام، والأصل: قِوَام، لأنها من يقوم، والسِّياط والأصل: سِواط، والحِياض، والأصل حِواض... وغيرها كثير ممّا هو من بابه "ألزموا الواو في هذا البدل، نحو: محنيةٌ، لأنها من حَنَوْتُ، وعادية"[3]، كل هذه الأمثلة تحولت فيها الواو إلى ياء، لتجانس الكسرة قبلها.

وقد يحدث العكس، أي إن الحركة هي التي تقلب لتجانس حرف العلة بعدها، وهذا تأثير لحرف العلّة في الحركة قبله، وذلك قولك: بيضٌ جمع أبيض، وزنته (فُعْلٌ) قال سيبويه[4]: "وأمّا أَفْعَلَ إذا كان صفة فإنه يكسّر على فُعْل، وذلك: أحمر وحُمر وأبيض وبيض، وأصل اللفظ: بُيْضٌ، كسرت الباء لتصح الياء، ولو لم تكسر لقلنا: بُوضٌ". وقال ابن السراج: "وكان

---

(١) مضارع.

(٢) ينظر: شرح السيرافي على هامش الكتاب ٥٤/٤.

(٣) ينظر: المنصف ١٣٦/٢.

(٤) ينظر: الكتاب ٦٤٤/٣ والأصول لابن السراج ٢٦٥/٣، ٢٨٥ والممتع ٤٨٥ واللسان (بيض).

القياس: بُوضٌ لأنه فُعْلٌ، يدلك على ذلك قولهم: أحْمر وحُمْر، ولكنهم أبدلوا الضمة كسرة لتصحّ الياء التي كانت في الأصل، ولئلا يخرجوا من الأخف إلى الأثقل في الجمع، وهو أثقل من الواحد عندهم، فيجتمع ثقلان"[1].

فقول سيبويه: لو لم تكسر لقلنا بوض، يدل على مدى ثقل اللفظ بصيغته الأصلية المفترضة، وهي: بُـيْضٌ، بضم الباء وبعدها الياء، لذلك اقتضى هذا الوضع أن يجانس بين الضمة والياء بعدها بإحدى طريقتين، إما بقلب الضمة كسرة، لتجانس الياء بعدها، أو بقلب الياء واوًا لتجانس الضمة قبلها، وهذا هو الاستخفاف الذي تتوخاه اللغة حين يؤدي الجمع بين الأصوات اللغوية إلى حالة من شأنها أن تثقل كاهل اللفظ، وتلك مجانسة من شأنها أن تحقق للمتكلم اقتصادًا لغويًّا في الجهد العضلي، وتجعل من اللفظ منسجمًا في أصواته، محققًا للمقاصد المتوخاة من تصريف أصوات اللغة بحسب مقتضيات الجوار والتجانس.

٢- المسالك الجمالية للإعلال:

ليس الإعلال ظاهرة موقوفة على التصرف في أصوات الكلمة بالتقريب أو بالمخالفة، بل إنه يتعدى ذلك إلى ضمان شيء غير قليل من جماليات اللفظ، وربما لا يكون التيسير في اللفظ هو وحده مصدر هذا الجمال، فقد يأزره في ذلك أنواع من الصور اللفظية، تحقق الجمال في اللفظ بوساطة الصيغة، أو

---

(١) ينظر: الممتع في التصريف، ص ٣٨٦، ٣٨٧.

تلاؤم اللفظ ومعناه وغير ذلك من الوسائط التي يمكن أن تتحقق للفظ بطريق الإعلال.

تيسير اللغة بالانسجام الصوتي:

من مظاهر ذلك كثرة ورود الألفاظ العربية التي تحولت فيها الياء إلى تاء في صيغة الافتعال، من ذلك قولهم: اتزن واتّسر[1] من وزن ويسر، وأصل الصيغة، اوتزن وايتسر، أبدلت الواو والياء تاء، وأدغمت في التاء بعدها. ويظهر أن الذي دفعهم إلى هذا النوع من الإبدال، أن الموضوع ينبغي أن يحافظ على الأصوات التي تدخل في تكوين الصيغة لأنها تدل على معنى صرفي ودلالي، إلا أن الياء والواو في مثل هذه المواضع عرضة للقلب والحذف، لذلك جعلوها صوتًا صامتًا، يصمد أمام المؤثرات قبله أو بعده.

ولو حاولنا التجريب بفرض أن الإبدال لم يقع في هذه الألفاظ لكانت النتيجة أن اللفظ يصير إلى صور يغيب معها ملاحظة الصيغة الدالة على معنى، كما يجيء اللفظ على صيغ شاذة أو قريبة من الشذوذ. والحاصل في هذا أن لفظي (اتزن واتسر) كانا سيؤولان إلى: موتزن وموتسِر، عند سبقهما بالضمة، وكنا نقول: ياتَزِن وياتَسر؛ لمجيء الفتحة قبل الواو والياء، فصورة اللفظ كانت ستكون بهذه الأوضاع لو لم نبدل التاء من الواو والياء.

وقد عبّر القدماء عن هذا المعنى. يقول ابن يعيش: "إنما فعلوا ذلك[1] لأنهم لو لم يقلبوها تاء هنا لزمهم قلبها ياء إذا انكسر ما

---

(١) يقصد إبدال الواو تاء.

قبلها، نحو: ايتَعَدَ وايتَزَنَ وايتَلَجَ، وفي الأمر: ايتَعِدْ وايتَلِجْ وايتَزِن، وإذا انفتح ما قبلها قلبت ألفاً، نحو: ياتعد ويائلج، وذلك على لغة من يقول في (يَوْجَلُ): ياجَلُ ثم ردّوها واوًا إذا انضم ما قبلها. ولمّا رأوا مصيرهم إلى تغييرها لتغير أحوال ما قبلها، قلبوها إلى التاء، لأنها[1] حرف جلد، قوي لا يتغير بأحوال ما قبله، وهو قريب المخرج من الواو وفيه همس يناسب لين الواو ليوافق لفظه لفظ ما بعده، فيدغم فيه ويقع النطق بهما دفعة واحدة[2].

يلاحظ في هذا كله أنّ التغيير الذي حصل ههنا ليس مقصودًا به التيسير فقط، فهو حاصل دون شك، لأنّ قولنا: اتّزَنَ أخف من قولنا: اوتزن، وسبب الثقل هو الواو، ولكن يضاف إلى هذا التيسير اللفظي تحقيق انسجام الأصوات بعضها مع بعض، فالواو كانت ستشكل عبئًا لفظيًا في موضعها هذا لو استبقيت، ولكانت موضع نشاز في اللفظ، إذ يضطر المتكلم إلى التشديد على الشفتين لتحقيق إخراجها، ثم بعد ذلك العودة إلى مخرج التاء للضغط عليه حتى تخرج التاء وهذا فيه بعض نشاز، وخروج عن سمت اللغة الهادف إلى تيسير النطق بالأصوات، وتحقيق الانسجام في تجاورها، بعضها إزاء البعض الآخر.

وأما السبب الآخر الذي قدمه ابن يعيش، وهو تفادي الصور التي يؤول إليها اللفظ جراء التغيرات التي تصيب اللفظ من تحول صوتي الواو والياء بسبب ما يجاورهما من حركات، فإنه يدل على حكمة الناطقين بهذه اللغة. فقد يسروا هذه الألفاظ

---

(١) أي التاء.

(٢) شرح المفصل ٣٧/١، وينظر: المنصف٢٢٢/١، ٢٢٣.

باختزال صورها المتعددة إلى صورة واحدة ثابتة هي افتعل، وهذا وحده كاف للتحفيز على إجراء هذا النوع من الإبدال، ولم يخرج العربي في هذا عمّا هو مقرر في لغته، فعنده من الشواهد على ما آل إليه اللفظ الذي تصرف فيه الشيء الكثير.

وبعد ذلك وقبله فإن من العرب من لا يعمد إلى هذا التصرف في اللفظ في مثل هذه الأمثلة، بل يستعملها على أصولها، فيخرجها على أصل صيغتها، فيقول: ايتعد وايتزن وايتبس، ويَوتَعِد ويأتعِدُ ويوتزِن ويأتزِن، ويأتبِسُ، وموتَعِدٌ ومـوتَبِسٌ. وسمع الكسائي: الطريق يأتسِق ويأتسِعُ، أي: يَتَّسِق ويَتَّسِع، واللغة الأولى[1] أكثر وأقيس[2].

وعلى هذه اللغة جاء قول الراجز[3]:

قامت بها: تُنشِد كلَّ مُنشَدِ فايْتَصلَتْ بمثل ضوءِ الفرقَدِ

استعمل اللفظ (اتصل) بصيغة (افتَعَل) مصححًا غير معلّ، يريد: فاتَّصلَت وكان الأولى أن يصحّح اللفظ بردّ حرف العلّة فيه إلى أصله (الواو)، فيقول: (اوتَصلَت)، لا أن يجعله حرفًا آخر مماثلاً له، والظاهر أنه إنما فعل هذا، لكنه اضطر بعدُ إلى هذا القلب اضطرارًا، ليقلب الواو ياء لمجانسة الكسرة قبلها، وذلك بتقدير أن اللفظ كان: فاوتصلت، ثم لاحظ الكسرة في همزة الوصل، إذ لا تكون هذه الهمزة هنا إلا مكسورة، لأنها من صيغة

---

(١) المقصود بها يتَّعد ويتَّزن ويتَّسع وأمثالها.

(٢) ينظر: سر الصناعة ١٤٨، وينظر: شرح الشافية ٨٣/٣.

(٣) انظر: المفصل ٣٦٤ وشرحه ٢٥/١ وشرح الملوكي ٢٤٨ والممتع ٣٧٨ واللسان (وصل).

افتعل، مبدوء بها اللفظ ولا بد من كسرها، فقلب الواو ياء لذلك.

وبذلك يكون قد حقق انسجامًا صوتيًّا، هو المستوى الأول من مستويات الاستخفاف وانسجام الأصوات، أما المستوى الأرقى والأوضح في الخفة وحسن التأليف فهو لغة عامة الناس وخاصتهم، التي تقلب الياء والواو إلى تاء الافتعال، فذلك أرقى المستويات في التعامل الصوتي لتحقيق هذا الغرض وهو الانسجام الصوتي.

وقد يحسن أن أورد مثالاً واضحًا على روم العرب لتيسير لغتهم بالانسجام الصوتي في ألفاظ كهذه، تتضمنه هذه الحكاية التي يرويها ابن جني عن أعرابي قدم من البادية يعرض على أهل المدينة جبلته وسليقته اللغوية، والحكاية تدل على أن تيسير اللفظ مسلك من مسالك جماليات النص عندهم، قال ابن جني: "وقد كان طرأ علينا أحد من يدّعي الفصاحة البدوية، ويتباعد عن الضَّعْفَة[1] الحضرية، فتلقينا أكثر كلامه بالقبول له، وميزناه تمييزًا حسنًا في النفوس موقعه، إلى أن أنشدني يومًا شعرًا لنفسه يقول في بعض قوافيه: أشأوُها وأدْأوُها[2]، بوزن أشعَوُها وأدْعَوُها فجمع بين الهمزتين كما ترى[3]. واستأنف من ذلك ما لا أصل له ولا قياس يسوّغه، نعم وأبدل إلى الهمز حرفًا لا حظ له في الهمز له، بضد ما يجب، لأنه لو التقت همزتان عن وجوب صنعة للزم تغيير إحداهما، فكيف أن يقلب إلى الهمز

---

(١) الضَّعْفَة: هنا بمعنى قلة الفطنة.

(٢) شأى القوم: سبقهم، ودلوت الصيد أدلوه: بمعنى اختلسته، ينظر: اللسان شأى ودلو.

(٣) وكان الأصل أن يقول: أشأها وأدأها.

قلبًا ساذجًا عن غير صنعة ما لا حظ له في الهمز، ثم يحقق الهمزتين جميعًا؟ هذا ما لا يبيحه قياس ولا ورد بمثله سماع[1].

لماذا استنكر ابن جني على هذا الأعرابي هذين اللفظين؟ الظاهر أن ابن جني احتكم في هذا الرأي إلى ذوقه السليم الذي اكتسبه من معايشته لأسرار اللغة ومساربها الجمالية، فتكوّن لديه حسّ جمالي لغوي، يمر عبر أذنٍ موسيقية مرهفة، تحسن التذوق اللغوي. والذي لا شك فيه أن اللفظ كما رواه عن الأعرابي ثقيل، لاجتماع ثلاث همزات في اللفظ الواحد، اثنتان منها متجاورتان متحركتان ومحققتان، فإذا كان هذا الموضع، وهذا الوضع الصرفي للهمزتين هو موضع ووضع يحتّمان إبدال إحداهما، فمن دون شك أن إبقاءهما محققتين فيه إزعاج كبير للناطق، وقلق لأذن السامع، وهذا مسلك غير جميل في عرف اللغة، لأن الجمال اللغوي لا شكل له ولا طعم، إلا ما تخلفه أصوات اللغة من ارتياح في أذن السامع، وعلى لسان الناطق.

ومتى ما أغفل المتكلم هذه القاعدة الأساسية من قواعد التوجيه فمعنى ذلك أنه بدأ يفقد الحس الجمالي الذي هو شرط إضفاء الانسجام الصوتي على اللفظ، ومن ثم تحقيق الجمال الذي لا يمكن أن يتأتى من دون هذه الشروط التي ذكرت.

والغريب في هذا الأمر أن اجتماع الهمزتين بالتجاور متحركتين ومحققتين ليس المحتكم الأول في رفض هذا البناء، ولكنّ هناك عاملاً آخر مهمًّا في تحديد درجة الحكم على اللفظ سوف أشير إليه لاحقًا، وإذا أردنا أن نمثل لهذا فإننا نجد أن

---

(١) الخصائص ٢/٧، ٨.

العربي رفض: أشأوها وأدأوها، ولكنه قبل ألفاظًا أُخَرَ من مثل جائئ في قول الشاعر:

فإنك لا تدري متى الموت جائئ إليك ولا ما يحدث الله في غد

وكذلك ما روي عنهم من مثل: خطائئ ورزائئ ودرائئ ولفائئ[1]، فهي ألفاظ رويت بهذا النسق الذي تجتمع فيه همزتان بالصفة التي ذكرتها، ولم يعترض على ذلك أحد، بل راحوا يبحثون لذلك عن المبررات.

أما ابن جني فقد نحا في هذا منحىً صرفيًا بحتًا، قال: "قد جاء هذا لكن الهمز الذي فيه عرض عن صحة صنعة، ألا ترى أن عين (فاعل) ممّا هي فيه حرف علة لا تأتي إلا مهموزة، نحو قائم وبائع، فاجتمعت همزة (فاعل) وهمزة لامه، فصححها بعضهم في بعض الاستعمال.

وكذلك خطائئ وبابها، عرضت همزة (مفاعل) عن وجوب، كهمزة سفائن ورسائل، واللام مهموزة، فصحت في بعض الأحوال، بعد وجوب اجتماع الهمزتين"[2].

وكلام ابن جني هذا صحيح، فكأننا إذ جئنا بالصيغة وفي وسطها همزة، وصُغنا عليها لفظًا آخر فيه همزة فاجتمعت الهمزتان عرضًا، فقبلنا ذلك لأن الموضع هو موضع همز، وكل همزة فيه دالة على شيء من معنى فهمزة(فاعل)-مهموز العين-

---

(١) الدريئة: ما يستتر به عن الصيد، وتقول منه دريت الصيد أدري دريًا، واللفيئة: البضعة من اللحم لا عظم فيها، والقطعة منه: اللفأة، أيضًا ينظر: معجم العين (درأ، لفأ).

(٢) الخصائص ٢/٨، ٩.

تدل على أن الفعل المصوغ عليها أجوف، يقلب حرف العلة فيه عند صياغة(فاعل) منه إلى الهمزة، والهمزة الثانية داخلة في حروف اللفظ المصوغ ، فهي من مكونات أصوات اللفظ المقيس على هذا الوزن.

وههنا أضيف شيئًا آخر هو أن الصيغ التي تُقبّلت بالقبول الحسن من الألفاظ التي اجتمعت فيها همزتان كلها ألفاظ صيغت بحيث يتم فيها نوع من الانسجام الصوتي الذي لا يكلف كثيرًا من الجهد، لا على الناطق بها ولا على السامع، فالهمزتان وردتا فيها جميعًا بعد مدّ، والمدّ استراحة فكأن لسان الناطق باللفظ يتحمل هذا المجهود بعد أن يكون قد استراح بمدة طويلة، وحينئذ لا يجد السامع أي حرج في قبول ذلك، فما يريح الناطق يريح السامع أيضًا، لأن السامع يقيس على ما يحققه الناطق من جمال في تناسق اللفظ وتناغم أصواته.

وهذا كله لم يتحقق في لفظي (أشأوها وأدأوها)، فالهمزتان فيهما ليستا أصليتين[1]، وليستا واجبتي التحقيق، فقد كان بالإمكان إبدال الثانية مدًّا. وأما الألفاظ الواردة على (فاعل) أو (مفاعل) أو نظائرها مما جاز فيه تجاور الهمزتين، فإنه هو الآخر ليس الأفشى ولا الأقيس في العربية، لذلك كان يجب أن يقل استعمالها، وأن يُتخير ما هو أقوى وأشيع منها، إلا أن إنسانًا لو استعملها لم يكن مخطئًا لكلام العرب، لأن ذلك مروي عنهم مثله، لكنه كان يكون مخطئًا لأجود اللغتين[2].

---

(١) إذ لا يوجد في العربية لفظ عينه ولامه همزة.
(٢) الخصائص ٢/٨، ٩.

جملة القول أن اللغة العربية دأبها أن تيسر الأصوات الثقيلة العسيرة وتسهلها. والإعلال، وإن كانت التسمية فيه باديًا فيها شيء من الهون الاصطلاحي، إلا أنه طريقة من الطرق الناجحة التي اعتمدتها العربية لتذليل الصعوبات اللفظية الناجمة عن المسالك الصعبة للأصوات في مجراها وفي صفاتها، بهذا فقط استطاعت العربية أن تحقق لنفسها رصيدًا مهمًّا من الجمال الصوتي، لأنها بتقريبها الأصوات بعضها من بعض فتتآلف وتتناغم، جمعت قدرًا كبيرًا من الألفاظ التي تتسم بالجمال والشاعرية والتأليف الحسن المستساغ، واللغة إذ تفعل ذلك فإنها تبتعد عن كل تنافر للحروف، لأنه صفة غير مقبولة فيها تلوّن اللفظ بصبغة من المكابدة، تأباها الألسنة والأسماع جميعًا ويمجها كل ذوق سليم.

تنويع الدلالة:

المقصود بتنويع الدلالة أن يكون اللفظ، بحرف علة، دالاً على معنى، فإذا ما اعتراه حرف علة آخر أو أحد لوازمه (كالصيغة مثلاً) دلّ على معنى آخر، أو أن يكون اللفظ، وفي صيغته حرف متحرك بحركة، دالاً على معنى، فإذا مدت الحركة فيه لتصير حرف مد تغير مَعْنَى اللفظ. بذلك تكون حروف العلة قد منحت اللفظ دلالة جديدة؛ إما بالتخصيص أو التعميم أو لبيان معنى تحول إليه اللفظ، لطروء حرف العلة أو ذهابه.

ويمكن أن نبسط هذا الأمر بمثال عن مادة (غور) لو قلت: غار يغور، دلّ اللفظ على معنى الغَوْر[1]، وفي هذا المعنى يمكن أن

---

(١) وهو بعد قعر الشيء. العين (غور).

نقول: غارت النجوم وغار القمر، وغارت العين، تغور غُـؤورًا، بمعنى ذهبت وتلاشت، وغارت الشمس غِيارًا[1] قال أبو ذؤيب:[2].

هل الدهر إلا ليلة ونهارها وإلا طلوع الشمس ثم غِيارهـا

والأصل: غِوارها والشاهد أننا نقول غـار يغـور (بـالواو) فيكون المعنى المقصود هو الذي شرحته.

وأما إن قلت (غار يَغار)، بالألف، فقد قصدت معنـى آخـر مختلفًا عن الأول، تقول: غار يغار غارًا، بمعنى الغَيـرة(بفـتح الغين)، قال أبو ذؤيب الهذلي[3]:

لهن نشيجٌ بالنشيلِ كأنهـا ضرائر حِرميّ تفاحَش غارُهـا

وفي هذا المعنى تقول: رجل غَيران بمعنى غَيور، ويجمـع على غُيُر، قال الشاعر[3]:

يا قَوْم لا تَأمنُوا إن كُنْتُمُ غُيُـرًا علَى نِسائِكُم كِسرَى وَما جَمعَـا

فالألف، إذن، حتى لو لم تكن أصلاً في مثل هذه الشـواهد، مجيئها دل على معنى جديد مختلف.

أما لو أنك قلت: (غار يَغير) بالياء، فقد قصدت معنى غيـر الأولين، فهي من الغَيرَة بالكسر، ومعناها الميرَة، يقال: خـرج يغير لأهله، أي يمير[4]. والغِيرة والمِيرة: بمعنى النفـع، قـال

---

(١) لاحظ أن الياء ههنا أصلها واو، وإنما قلبت ياء بسبب الكسرة قبلها.

(٢) ديوان الهذليين ٢١/١.

(٣) نفسه ٢٧/١.

(٤) ومنه قوله تعالى: "ونمير أهلنا ونزداد كيل بعير"، الآية ٦٥من سورة يوسف،

عبدمناف بن ربْع[1].

ماذا يَغيرُ ابنتيْ ربْع عَويلُها لا ترقدان، ولا بُوس لمن رقدا

ومن الغِيرة قالوا: أغار فلان على القوم أي غـزاهم، فهـو مغوار ويقال: بل المغوار هو المقاتل[2].

فهذه شواهد تدل على أن للإعلال مقصدًا دلاليًّـا واضـحًا، يضاف إلى المقاصد الجمالية التي تتجلّى في تكثيـف المعـاني والاقتصاد اللغوي في الجهد وفي أصوات اللفظ أحيانًـا أيضًـا، بدليل أن المعاني الثلاثة المذكورة آنفًا لهـا لفـظ واحـد فـي الماضي، ولم يختلف فيها المضارع إلا في حرف العلّة، وهـذه المسالك في اللغة هي المسالك الجمالية المطلوبة في أي لغة.

وليس هذا الأمر مقصورًا على العربية وحدها، فإن في لغات العالم ما يدل على أن منهج اللغة في هذا الأمـر واحـد، فـإذا عرضنا لبعض المفردات التي تتفق في صوامتها وتختلف دلالتها نتيجة لاختلاف الحركات في غير العربيـة، فإننـا نجـد فـي السريانية مثلاً:

(ABA) أفا، بفتح الهمزة فتحة قصيرة، وفتح الباء فتحـة طويلـة (مد) فيكون المعنى المقابل في العربية (أب)، لكن عند تغيير حركـة الهمزة إلى كسرة مُمالة وتقصير حركة الباء (EBBA) إيبـا، فـإن معناها يصبح في العربية (ثمرة). وفي العبرية لفظة (AB) آبْ، بفتح الهمزة، ومعناها في العربية (آب)، وعند كسر الهمزة في (eb) إب،

---

(١) ديوان الهذليين ٣٨/٢ وينظر: التهذيب١٨٤/٨واللسان (غور).

(٢) كما في التهذيب ١٨٤/٨ واللسان (غرر) والعين (غور).

يصبح معناها في العربية: (خضب). وكذلك كلمة (MAGEN) ماجين العبرية، معناها في العربية: (حماية ووقاية)، وبكسر الميم (MEGEN) ميجين، يصبح معناها في العربية (مَصُونٌ) [1].

وبشيء من الإمعان فإننا نجد أن أمثلة مرت بنا في هذا الفصل اجتمعت فيها همزة الاستفهام مع همزة أخرى في أول اللفظ، مثل قولنا: أأنت، أأمَرَ بهذا وقد بينت الوجوه الجائزة في مثل هذه الأمثلة، ويكفي هنا أن أشير إلى أنّ الألفاظ هذه أجيزت فيها كثير من الوجوه، كما هو مبين في موضعه، إلا أنهم لم يجيزوا حذف إحدى الهمزتين ، ذلك لأن حرصهم على الدلالة التي تحملها الهمزة، هو من تمام مقاصد الكلام، فغاية الأمر حين أرادوا تخفيف الهمزة أنهم مدّوها أو نطقوا بها بين بين.

وأشبه بهذا ما نجده في العربية في الفرق بين الدلالة على المثنى والدلالة على الجمع، فإن جمال اللفظ حينئذ يكون نابعًا من أن حرف العلة ميّز الدلالة بين الجمع والمثنى في المتشابه من المفردات في الصوامت، فاللفظ: (عالمين) لا تدل على جمع من الناس قاموا بالفعل إلا بكسر الميم، يليها صائت طويل (مدّ) من جنس الكسرة، أما إذا فتحت الميم ووليها الياء اللينة، فإنها تدل على أن هناك شخصين قاما بالفعل، ولأمن اللبس أوجب النحاة، في توكيد الفعل المسند إلى ألف الاثنين استعمال النون المشددة المكسورة، وعدم توكيده بالنون الخفيفة، حتى لا تتعرض للحذف بسبب التقاء الساكنين، فيلتبس الفعل المسند لضمير

---

(١) ينظر: القيمة الوظيفية للصوائت، ممدوح عبد الرحمن، ص: ١٨٤، ١٨٥، والمفصل في قواعد اللغة السريانية وآدابها.

المثنى بالمسند إلى ضمير الواحد [1]. وكذلك عند توكيد الفعل المسند لنون النسوة، يكون التوكيد نحو: اضربنانّ، وهل تضربنانّ؟ بالنون المشددة المكسورة، وزيادة الألف الفارقة، حتى لا تتعرض نون النسوة للحذف، لتوالي الأمثال ولا يصحّ التوكيد بالنون الخفيفة حتى لا تتعرض الألف الفارقة للحذف، لالتقاء الساكنين، فيلتبس الفعل المسند لنون النسوة بالمسند للمفرد[2].

ومن مواطن الجمال التي نقف عليها من خلال وظيفة حرف العلّة المنوّعة للدلالة، مواطن زيادة الألف في الدلالة على معنى جديد، أو للفرق بين معنيين، أو لضمان إيقاع صوتي تستريح إليه نفس المتكلم ونفس السامع. قال النحاة في وظائف هذه الألف الجمالية: " فمنها الألف الفاصلة، وهي في موضعين: أحدهما الألف التي تثبتها الكتابة بعد واو الجمع، ليفصل بها بين واو الجمع وبين ما بعدها، مثل: كفروا... والأخرى الألف التي فصلت بين النون التي هي علامة الإناث وبين النون الثقيلة كراهة اجتماع ثلاث نونات، في مثل قولك في الأخير: افعلنانّ، بكسر النون وزيادة الألف بين النونين، ومنها ألف العبارة، لأنها تعبّر عن المتكلم، مثل قولك: أنا أفضل كذا، وأنا أستغفر الله، تسمّى العاملة"[3].

ومن هذه الألفات الدالّة على تنويع في الدلالة لتوفير قدر من الجمال اللغوي، ما عبّر عنه النحاة بالألف"المجهولة مثل ألف

---

(١) انظر: كتاب سيبويه ٥٢٣/٣، ٥٢٤.

(٢) نفسه ٥٢٦/٣، وينظر: لسان العرب، الجزء الأخير من مادة (آ).

(٣) اللسان (مادة آ).

فاعل وفاعول وما أشبهها، وهي ألف تدخل في الأفعال والأسماء، لا أصل لها، إنما تأتي لإشباع الفتحة في الفعل والاسم، ومنها ألف العِوَض، وهي المبدلة في التنوين المنصوب، إذا وقفت عليها كقولك: رأيت زيدًا، وما أشبهها، ومنها ألف الصلة، وهي ألف توصل بها فتحة القافية، مثل قوله:

"بانت سعاد وأمسى حبلها انقطعَا"

وتسمى ألف الفاصلة، فوصل فتحة العين بألف بعدها، ومنه قوله ﷻ: ﴿ وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا ﴾[1]، الألف التي بعد النون الأخيرة هي صلة لفتحة النون، ولها أخوات في فواصل الآيات كقوله تعالى: ﴿ قَوَارِيرَا ﴾[2]، ﴿ سَلَٰسِلَا ﴾[3].

ومنها ألف النون الخفيفة، كقوله ﷻ: ﴿ لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ﴾[4]، وقوله تعالى أيضًا: ﴿ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ ﴾[5]. الوقوف على: نسفعًا، وعلى: (ليكونا) بالألف، وهذه ألف خلف (عوض) من النون، والنون الخفيفة أصلها الثقيلة، إلا أنها خففت، من ذلك قول الأعشى:

"ولا تحمد المثرين والله فاحْمَدَا"

أراد: فاحمدن، بالنون الخفيفة، فوقف على الألف، وبهذا المعنى فسّر قول امرئ القيس: (قِفا نبك)، قال: أراد: قِفَنْ، فأبدل الألف من النون الخفيفة، كقوله: قوما، يريد: قُومَنْ.

---

(١) الآية ١٠من سورة الأحزاب.
(٢) الآية ١٥ من سورة الإنسان.
(٣) الآية١٩ من سورة الإنسان.
(٤) الآية ١٥ من سورة العلق.
(٥) الآية ٣٢ من سورة يوسف.

ومن هذه الألفاظ ألفات تزاد لمعنى، فتكون وظيفتها في التركيب إضفاء نوع من الجمال اللفظي، والدلالة على معنى جديد، فتكون العربية بذلك قد كثفت معاني في هذه الألف كثيرة، لا معنى واحدًا، بحيث تجعلها دالة على معان مضافة إلى معنى اللفظ، كألف الجمع التي نجدها في مثل: مساجد وجبال وفرسان وفواعل. ومنها أيضًا ألف الندبة في مثل قولنا: وازيداه[1]. ويشاكلها ألف الاستنكار، إذا قال الرجل: جاء أبو عمرو، فيجيب المجيب: أبو عمرواه؟ زيدت الهاء على المدة في الاستنكار، كما زيدت في: وافلاناه، في الندبة. ومنها ألف سكرى وحبلى.

ومن هذه الألفات ما سمّاه النحاة ألف الترخيم، كما يقولون: يَاعُمَا وهم يريدون: يا عُمر، فيمدّون فتحة الميم بالألف، ليمتد الصوت. ومنها ألفات المدّات، كقول العرب للكلكل: الكلكال، ويقولون للخاتم: خاتام، وللدانق: داناق، ويروي الدكتور ممدوح عبد الرحمن[2] أن أبا بكر بن دريد ذكر أنّ العرب تصل الفتحة بالألف والضمة بالواو والكسرة بالياء، فمن وصلهم الفتحة بالألف قول الراجز[2]:

قلتُ وقد خرّت على الكَلكال يا ناقتي ما جلت عن مجالي

أراد على الكلكل، فوصل فتحة الكاف بالألف.

ومن وصلهم الضمة بالواو ما أنشده الفراء:

لو أنّ عمرًا همَّ أن يرقودا فانهض فشُدَّ المئزرَ المعقودا

---

(١) أعني هنا الألف التي بعد الدال.

(٢) انظر: القيمة الوظيفية للصوائت، ص: ٨٩.

أراد: أن يرقد، فوصل ضمة القاف بالواو، وأنشد أيضًا:

وأنني حيثما يثني الهوى بصـــري من حيثما سلكوا أدنو فأنظورُ

أراد: فأنظُرُ.

ومن وصلهم الكسرة بالياء ما أنشدوه لبعض الشعراء:

لا عهـــد لـــي بنيضـــال أصبحت كالشّـنّ البـالي

أراد: بِنضال، فمد كسرة النون لتصير ياء، وقالوا أيضًا:

على عَجَلٍ منّي أطأطئُ شيمالي.

أراد: شمالي، فوصل الكسرة بياء بعدها[1].

ومن الألفات الزائدة على اللفظ للدّلالة على معنًى، ألف التثنية (في الفعل) في مثل قولك: يجلسان، ويذهبان، و(فـــي الاســـم) ، كقولك: الزيدان والعُمران، وتقول للرجل تناديه: آفلان وآيافلان، فتمد فتحة الهمزة في الأول، وفتحة الهمزة وفتحـــة اليـــاء فـــي الثاني. هذه الحروف التي ذكرتها في الشواهد والأمثلة الســـابقة، وإن كانت غير أصيلة في اللفظ، فإنها زائدة على أصول اللفـــظ لمعنى مضاف إلى معنى اللفظ، كل بحسب ما يدل عليه، لكـــن الحكمة من شرح هذا في باب الإعلال أن اللفظ يعامل بعد دخول الحرف عليه كما لو أنّ الحرف جزء أصيل في اللفظ، لأننا نعامل المثنى مثلاً أو المندوب من الأسماء وكأن حرف العلة جزء منه، ولهذا السبب لم نجد حرفًا من حروف الأبجدية العربية في هـــذه المواضع غير حروف العلة(الواو والياء والألف وأحيانًا الهمزة)؛

---

(١) انظر: القيمة الوظيفية للصوائت، ص: ١٨٨ وما بعدها.

وهذا يدل على أن هذه الحروف استعملت في هذه المواضع لأنها حروف علة، لا لأنها حروف أبجدية كسائر الحروف العربية، وإلا لوجدنا غيرها يحل محلها أو يتناوب معها المواضع.

أما لماذا كثرة شواهد أمثلة الألف؟ فيجاب بأن الألف من بين حروف العلة هي الأخف والأسهل استعمالاً، لذلك كثر اللجوء إليها دون أختيها، ولم يقفوا بالألف عند الحد الذي وقفوا بأختيها عنده، فقد جعلت العرب الألف أحياناً دالة على معنى لا يعبّر عنه إلا بعبارة تامة، وهو معنى أصلي في التركيب، لأن على مثله مدار التخاطب، وشرط التخاطب الإفادة ، فنكروا[1] أنّ العرب "تزيد (آ) إذا أرادت الوقوف على الحرف المنفرد" أنشد الكسائي[2]:

دعا فلانٌ ربَّه فأسمعا بالخير خيرات وإن شرًّا فآ
ولا أريد الشرَّ إلا أن تآ

قال: يريد: إلا أن تشاء، فجاء بالتاء، وزاد عليها (آ) وهي في لغةٌ بني سعد[3]. إلا أن (تآ)، قد تكون بألف لينة كأن يقولوا: ألا تا، يقول الرجل: ألا تجيء؟ فيجاب: بلى فا. أي: فاذهب بنا[4]. وكذلك قوله: وإن شرًّا فآ، يريد: إن شرًّا فشرٌ.

ومن هذا الذي نحن فيه ما يروى عن العرب أنهم كانوا يزيدون حروف العلّة – وما زادوا غيرها – في مواضع هي من

---

(١) الأغاني للأصبهاني ٥/٢١١.

(٢) انظر: القيمة الوظيفية للصوائت، ص: ١٩٠ وما بعدها.

(٣) لطهم بنو سعد بن زيد مناة من تميم.

(٤) حفظنا عن شيوخنا أن أخوين لم يكن أحدهما يكلم الآخر، فسأل أحدهما الآخر إن كان سيرحل معهم، قال: ألا تا؟ فأجاب الثاني: بلى فا، يعني ألا فلنفعل أي نرحل.

قبيل ممرح الجمال، لأنها مواضع تختزل فيها الدلالات ويكتفى فيها بالإشارات، ويُتحرى فيها الترنم الجميل، والتناسق الفني في الصوت وفي اللفظ. تلك مواضع أداء الشعر إنشادًا وترنمًا وغناءً، وهو ما سموه في اصطلاحاتهم تعويض الزحافات في غناء الشعر، رووا خبرًا عن إسحاق الموصلي عندما سمع إبراهيم بن المهدي وهو يتغنى بالشطر الشعري:

"ذهبت من الدنيا وقد ذهبت مني"

فقال: لا يجوز في الغناء إلا أن تقول: (ذهبتمو) بالواو، فإن قلت: ذهبت ولم تمدها انقطع اللحن والشعر[1].

ومنه قول الخليل وسيبويه إن العرب كان لديهم ثلاث طرق في إنشاد القوافي من غير ترنم، يقول الخليل: العرب تختلف في إنشاد القافية، فمنهم من ينوّن القوافي كلها بنون، ومنهم من يبلغ الصلة فيمد الصوت بتمام الواو والياء والألف، ومنهم من يحذف هذه الحروف. ويتفق سيبويه مع قول أستاذه فيذكر في كتابه في (باب وجوه القوافي في الإنشاد): إن هذا الإنشاد كان على ثلاثة أوجه[2] ، فصلها وساق لها شواهد من أشعار العرب.

وفي القرن الخامس الهجري أفرد التنوخي[3] فصلاً في إنشاد القوافي بعنوان: النشيد والترنم[4]، وفيه مزيد من التفصيل، ومن الشواهد التي ساقوها لبيان طرق إنشاد بيت امرئ القيس

---

(١) الشعر العربي وغناؤه، د. مندور ص: ١٣٦.

(٢) ثم يفصل القول في الأوجه الثلاثة التي ذكرتها قبل، انظر: الكتاب ٢٩٨/٢، ٢٩٩.

(٣) توفي سنة ٤٨٧هـ.

(٤) القوافي ١٢٥-١٣٦.

المشهور (قفا نبك..) وقافيته: منزل، حومل، الروي فيها اللام، وحركة الروي كسرة قصيرة؛ أهل الحجاز ينشدون القافية بمد الكسرة: (ومنزلي- فحوملي)، وأناس من تميم ينوّنون حركة الرويّ: (ومنزلن – فحوملن) ومنه:

أقلّي اللوم عاذل والعتابا وقولي، إن أصبت، لقد أصابا

بيت جرير المشهور أيضًا، ورويّه الباء، وحركته فتحة قصيرة، وأهل الحجاز ينشدونه بمد الفتحة، كما هو وارد هنا، وجماعة من تميم يقولون: (العتابن – أصابن) بالتنوين، وغيرهما يقف بالسكون على الروي (العتابْ- أصابْ)، مثل هذا يفعلون في كل ما هو من هذا القبيل كقول جرير:

متى كان الخيامُ بذي طُلوح سقيتِ الغيثَ أيتها الخيامُ

يفعلون بميم (الخيام) ما فعلوه بسابقاتها[1].

كل هذه الأمثلة والشواهد إن هي إلا تطبيقات ميدانية لقاعدة توجيهية عامة في أذهان العرب جميعًا، هي قاعدة تكثيف المعاني بأسلوب لغوي جميل، فيه جمال الاختصار والدلالة الواضحة وأمن اللبس، وإلا فما الذي يدعو إلى زيادة مدّ الفتحة أو الكسرة أو الضمة، إن لم يكن ذلك بدافع الاستراحة النفسية إلى المدّ المريح بإطالة النَفس قليلاً، يضاف إلى ذلك ما يشعر به المستمع إلى المنشد من إحساس بالجمال، وبأن الموقف هو موقف تأمل شاعري، يحتاج إلى تجاوب، فذاك المدّ هو بمثابة رسالة إلى المستمع بأنه أمام موقف شاعري يستحثه من خلال

---

(١) انظر: كتاب القيمة الوظيفية، ص: ١٩١.

هذه الرسالة على استحضار العاطفة، واستشعار الاستجابة إلى جمال الشعر، وقبول اللفظ والمعنى على أنهما في سياق شعري.

فالموقف الشعري إذن هو موقف زيادة هذه الحروف، والقاعدة في ذلك كله تحقيق الجمال (جمال موسيقي ودلالي). والذي يدل على هذا المعنى أن العرب أحيانًا تحذف هذه الحروف إذا تحقق في اللفظ ما كانت تؤديه هذه الحروف من دلالة ومن موسيقى في اللفظ، فهي، أي الحروف: الألف والواو والياء، ملحوظة في الذهن، محذوفة، كما لو كانت ثابتة مذكورة، مثال ذلك أن العرب تكثر من حذف الياء مع المنادى المضاف إليه، اكتفاء بالكسرة، من ذلك كلمة (ربِّ) (قومِ) في النداء تقول: يا ربِّ، ويا قومِ، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ يَٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ ﴾[1]. وقد تثبت الياء في هذه المواضع وصلاً ووقفًا، كما في قراءة أبي عمرو بن العلاء[2]: (يا عِبادِي فاتَّقونِ) [3].

أما إذا شعر العربي بأن الموضوع لا يحتمل هذا الحذف، بل يحتاج إلى زيادة فإنه لا يُردّ على اللفظ الذي يحذف منه الياء إلا حرف مثله، كالألف في قوله:

"يا أبا تجاوز عنّا"[4].

---

(١) الآية ١٦ من سورة الزمر.

(٢) وهو أبو عمرو بن العلاء بن زبان بن عمار التميمي المازني البصري، والعلاء لقب أبيه، وأبو عمرو من أئمة اللغة والأدب. وأحد القراء السبعة، وانظر: الأعلام ٣/٧٢.

(٣) الكتاب لسيبويه١/٣١٦.

(٤) نفسه ١/٣١٧.

ومنه قول الشاعر:

فأصاخ يرجو أن يكون حيا ويقول من طمع: هيا ربـا[1].

ومن الحذف لياء المتكلم أيضًا، ويبقى وجودها ملحوظًا في الذهن، مواضع كثيرة في القرآن الكريم، جاء معظمها في نهايات الآي، كقوله تعالى: ﴿ وَإِلَيْهِ مَئَابِ ﴾[2] وقوله: ﴿ فَكَيْفَ كَانَ عِقَابِ ﴾[3] وقوله: ﴿ فَسَتَعْلَمُونَ كَيْفَ نَذِيرِ ﴾[4] وقوله: ﴿ فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرِ ﴾[5]، وقوله: ﴿ عَذَابِي وَنُذُرِ ﴾[6].

والذى قيل عن الياء يقال عن الواو، وذلك قول شاعرهم[7]:

فلو أن الأطبا كانُ حَولي وكان مع الأطباء الأساةُ

وقول الآخر:

إذا ما شاءُ ضرّوا من أرادوا ولا يألولهم أحد ضرارا[8].

فمع أن النحاة يعتبرون هذا من الضرورة إلا أن هذا رأي لا يستقيم إلا بردّه إلى التخفيف من الثقل مع أمن اللبس، وتحقيق الدلالة المرجوة، ولولا ذلك ما كان ليعجزهم أن يأتوا بما يقيم لهم الوزن، ويحفظ لهم المعنى ويحقق لهم الجمال اللفظي المنشود.

---

(١) البيان والتبيين للجاحظ ٢٨٣/١.

(٢) الآية ٣٦ من سورة الرعد.

(٣) الآية ٣٢ من سورة الرعد.

(٤) الآية ١٧ من سورة الملك.

(٥) الآية ١٨ من سورة الملك.

(٦) الآية ١٦ من سورة القمر.

(٧) البيت بلا نسبة في شرح المفصل ٥/٧.

(٨) ينظر: شرح المفصل ٥/٧ والأشباه والنظائر ١٣٩/٢.

يظهر مما سبق أن تنويع طرق الإعلال من تنويع الدلالة، وقد بينت سابقًا كيف تجعل العرب ألفاظًا لمعنى، فإذا تغير فيها الإعلال أو صحت حروفها دلت على معنى زائد أو معنى آخر، ومثاله قولهم: إن (ميِّت) غير (مائت)، قال الفراء[1]: "كان المشيخة يقولون للذى لمّا يَمُتْ وسيموت: هو مائت عن قليل، وقول الله عز وجل أصوب من قيلهم، لأنه تعالى نعى إلى نبينا ﷺ نفسه وهو حي فقال: ﴿ إِنَّكَ مَيِّتٌ ﴾[2]، وقد قال فيما احتجوا به: [3].

كريمٌ كصَفْوِ الماءِ ليس بباخِلٍ بشيء ولا مُهدٍ قلامًا لباخِلِ

يريد: بخيلاً، فجعله باخلاً، لأنه لم يبخل بعد"[4].

ولأهل اللغة رأي كهذا، يقولون: (الميْتُ)، بالتخفيف: الذي يريد أن يموت ولما يمت، و(الميِّت) بالتشديد الذي قد مات. وليس قولهم هذا أيضًا صحيحًا، إذا احتكمنا إلى نص القرآن الكريم، ومن الآية التي ذكرت سابقًا. وكان يعقوب الضرير[5] يقول: الميْت بالتخفيف، في الذي لا روح فيه، ويحتج بقوله ﷻ ﴿ بَلْدَةً مَّيْتًا ﴾[6]. والميِّت بالتشديد، في الذي فيه روح.

ومن هذا ما قاله الكسائي في لفظ (سَيْد)، قال: هو من الفعل

---

(١) معاني القرآن ٣/٨٧.

(٢) الآية ٣٠ من سورة الزمر.

(٣) بلا عزو في معاني القرآن٣/٨٧.

(٤) نفسه، وينظر: دقائق التصريف، ص: ٢٦٥.

(٥) هو أحد القراء السبعة ت ٢٠٥ وينظر: معرفة القراء الكبار١٥٧ وغاية النهاية ٢/٣٦٨.

(٦) الآية ٤٩ من سورة الفرقان.

(فَيِعل)، وهو في الأصل (سَيْوِدٌ)، والواو فيه قائمة مقام العين من الفعل، فلما سكنت الياء أدغمت الواو فيها، فصارت ياء مشددة، ومثله قول الله ﷻ: ﴿ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ ﴾[1]. وقوله عز ذكره: ﴿ أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ﴾[2].

وقال آخرون: هو من الفعل (فَيْعَل)، فغيرت حركته نحو قولهم: رجل دهري، المنسوب إلى الدهر، وكل ما خرج من هذا المثال الذي اجتمعت الياء والواو فيه، فإن للعرب فيه مذهبين: إن أرادوا به الأسماء الموضوعة، نحو: الضَّيْون وحَيْوَة، لم يدغموها فيها، وكذلك قولهم: مِجْول ومِقْول، وما أشبههما، لا يقولون إلا على التمام [3]؛ لأنهم أخرجوه مخرج الأسماء المصرّحة، وكل شيء سمّته العرب فليس لأحد فيه مقال فوق الرواية عنهم والاعتبار، لأنه اسم مسمى، وليس على وجه الفعل، وكذلك قولهم: رجل مِعْوان، وما أشبهه[4] قال الكسائي: "وكذلك قولهم: لوازّ وقِوام، إنما أخرجوه على التمام، لأنهم ذهبوا به مذهب الأسماء، ولو ذهبوا به مذهب الأفعال لصيّروها ياء"[5].

ولا أريد أن أنهي هذا الفصل حتى أشير إلى اتجاه آخر للدلالة قد يظن ظانّ أنني تركته غفلة مني، أعني بذلك ما أسميه هنا: تكثيف المعاني، وهو باب في الإعلال قصير، أمثلته لا تشيع شيوع الأبواب الأخرى، فقد يجيء من اللفظ على وزن

---

(١) الآية ٣٦ من سورة التوبة.
(٢) الآية ١٩ من سورة البقرة، وينظر في ذلك: دقائق التصريف، ص: ٢٦٦.
(٣) أي بتصحيح حرف العلّة.
(٤) أي بتصحيح حرف العلّة.
(٥) ينظر في تفصيل ذلك: دقائق التصريف، ص: ٢٦٦.

(مُفتَعِل) و(مُفتَعَل) لفظ واحد، يدل على الصيغتين، أحدهما للفاعل والثاني للمفعول، لكنهما يردان بنفس اللفظ، والمحتكم في التفريق بينهما هو السياق وحده، تقول: هذا مُختار، وأنت تريد من يقوم بعملية الاختيار – بصيغة (مُفتَعِل)، اسم فاعل من اختار، وتقول: مختار، باللفظ نفسه، وأنت تريد من يقع عليه الاختيار – بصيغة (مُفتَعَل) اسم مفعول من اختار. فقد كثّفت الصيغة الدلالية المعنيين معًا، الفاعل والمفعول، مع ملاحظة أن لكل من الصيغتين معنى يختلف عن معنى الثانية، فتوحيد الصيغة في الوزن، يعود الفضل فيه إلى حرف العلّة الألف، لأنه لم يقبل الحركة في الصيغتين.

وهناك ألفاظ أخرى تجيء منها الصفة على (فَوْعل) و(فَعْول)، فيكون لفظهما واحدًا من ذوات الواو، نحو: قَوّل، بتشديد الواو، لأن الواو الأولى في (فَوْعَل) تجاور واوًا أصلية، فتدغم فيها وتشدد، والواو الأولى في (فَعْول)، وهي أصلية تجاور واوًا زائدة، فتدغم فيها وتشدد، وإن أردت مثال (فَيْعَل) و(فَعْيَل) من كال يَكيلُ، قلت: كَيّل كالسيِّد سواء. وإن أردت مثال (فَوْعَل) و(فَعْيَل) قلت: (كيّل)، بفتح الياء، لأنه في الأصل: كَوْيِلٌ وكَيْوِلٌ، واجتمعت فيهما ياء وواو، فأدغمت الواو في الياء، فصارت ياء مشددة، وفتحت الياء فيهما، فرقًا بينهما وبين (فَيْعَل) و(فَعْيَل).

فهذه الصفات، وإن كانت لا تقال، إلا أنّها تمثّل لنا اليوم رصيدًا لغويًا، يمكن أن يُستغلّ في أي وقت، وفي أي زمان. وهي بالإضافة إلى ذلك شاهد حي على استراتيجية مهمة للتطور اللغوي، في الاتجاه الصحيح، فلو احتجنا – وما أكثر ما نحتاج–

إلى اشتقاق من الصفات على هذه الصيغ، لأمكننا بيسر وسهولة أن نقيسها على مثل هذا الموروث المروي.

وهذا يدل على أن اللغة العربية تتسم بجانب إيقاعي مهم، سواء كان ذلك في لغة الشعر أم في لغة النثر، وذلك بإحداث السجع بين الجمل أو إحداث الفواصل في القرآن الكريم، وهذا من شأنه أن يحقق للعربية مزايا عدة، تجعلها لغة إيقاعية، موسيقيًا ودلاليًا. وإذا رجعت إلى الشواهد والأمثلة التي سقتها قبل قليل، تلتمس منها الدليل على هذا، لتبيّن لك أنّه لو لا تحقق الدلالة، بملاحظة المحذوف، ما تسنى للمتكلم أن يحذف، ويوقع السامع في اللبس، لمجرد أنه يتوخى فيما فعل تحقيق الإيقاع.

والذى عليه المعول في الكلام على هذه المسألة أنّ للدلالة دخلاً، كما بيّنا في هذه الدراسة، في إحداث الإعلال، أو في تصحيح حرف العلّة، وقد بينا ذلك بما يكفي من الأدلة، تاركين التفصيلات الأخرى، وقياس ما لم نذكر على ما ذكرنا، للقارئ.

الخاتمـــــة

obeikandl.com

في خاتمة هذا البحث أنتهي إلى نتائج أحسب أنها على جانب من الأهمية، منها ما اختلف فيه من سبقني، فرجحت ما أراه بالدليل ومنها ما انفرد بذكره أحد أعلامنا، فوقفت عنده، إما مؤيدًا أو رادًّا أو مقترحًا البديل الذي أراه، وأحيانًا أخرى لم أكن لأتجاوز في المسألة، خلافية كانت أو ائتلافية، مجرد تقوية للرأي.

وعلى العموم فإن هذه الدراسة لم تكن لتنتقي من القديم ولا من الحديث اكتفاء، بل اتخذت منهج المصارحة بين ما هو قديم وما هو حديث، تبنّت المصطلح القديم كما تبنت المصطلح الحديث، والملاحظ بعد هذا أن هذه الدراسة جعلت للصوائت معنًى ذا قيمة جمالية، بناء على أن كل زيادة في المبنى يقابلها زيادة في المعنى، وبالتالي يتبع ذلك أن كل حذف في المبنى يتبعه غياب عنصر دلالي بعينه كان موجودًا حالة اكتمال الوحدة اللغوية، وقد بان من الدراسة أن الصوائت، قصيرها، وهي الحركات، وطويلها، وهي حروف العلّة المدّية أو اللينة، تعد مميِّزًا بين الصيغ من حيث البناء وكذا الدلالة، أضف إلى ذلك كونها رمزًا لوظيفة يؤديها المكوّن الذي ترد على آخره، وهي كذلك عنصر ذو دلالة على عنصر آخر محذوف في بعض صيغ الكلام، وهي مؤشر أيضًا لذوق لهجي خاصّ.

وطبيعي أن يكون للصوائت دور في بناء المكونات ووظيفتها ودلالتها كما أن للحركات وظيفة ودلالة في كلمات اللغة، وهذا ليس بدعًا، فهما بعض من بعض. ومن أسباب تأثير حروف

العلة على بناء الكلمات ووظيفتها ودلالتها، التفاعل الصوتي بين هذه الحروف وما يجاورها من صوامت أو حركات أخرى، فتنشأ مركبات جديدة لها دلالة جديدة.

وبعد، فهذا بحث قديم جديد، قديم لأن الظاهرة قد استخدمت على ألسنة الناطقين بالعربية وبأخواتها الساميات، وقديم أيضًا لأن علماء اللغة العربية وفقهاءها قد لاحظوا وسجلوا ملاحظاتهم، كما أن المحدثين من علماء اللغة أشاروا إلى جانب من أهمية حروف العلة وخصائصها، وإن لم ينل ذلك أغلب عنايتهم، إذ تحولت المقارنة وتركزت على الصوامت وخصائصها، وكذا المفردات. وأمّا أنّ هذا البحث جديد فلجمعه شتات الظاهرة، ولتوظيفه نظريات حديثة لخدمة البحث كنظرية انسجام الأصوات (Vocalic Harmony).

ويمكن أن نخلص من هذا البحث إلى الآتي:

١- تعد حروف العلّة عنصرًا من عناصر المقام، أو السياق في التركيب العربي.

٢- تقوم في المستوى الصرفي بتحديث مدلول الصيغة أحيانًا، فتغني عن السياق.

٣- تعد حروف العلة مميزًا أكيدًا بين الصيغ ومن ثم معانيها في العربية والعبرية وغيرهما.

٤- يمكن بها تحديد البيئة التي استخدمت فيها الصيغة بمعرفة الذوق اللهجي، للقبائل، ومن ثم يمكن تصحيح نسبة البيت أو النص الذي وردت فيه عند وجود لون من التشابه في الخصائص الأسلوبية لاستخدام شاعرين أو كاتبين عربيين.

٥- تعد مؤشرًا إيقاعيًا سواء أكان ذلك في الوزن والقافية أو في غيرهما في الشعر العربي، وذلك باختيار صيغ متناسبة ومتوازية في حروف العلة.

٦- لها دور رئيس في تشكيل الصيغ ومن ثم بنائها في اللغة العربية.

٧- تتسم حروف العلة بعدم الثبات وفقًا لتأثرها بالحركات القصيرة المصاحبة للصوامت التي تشترك معها في الصيغة الواحدة.

٨- تستخدم حروف العلة دليلاً على عناصر محذوفة أو مغيّبة في التركيب فتكون عاملاً من عوامل الإيجاز والاقتصاد في اللغة.

٩- غالبًا ما يؤدي تغيير موضعها أو نوعها على ألسنة الناطقين إلى نقل المفردة من النسق الفصيح إلى النسق العامّي أو نقلها من فصيلة لغوية إلى أخرى.

وبعد، فقد تتبعت ظاهرة الإعلال من حيث ينبغي أن يبدأ عند دراسة أصوات اللغة أو عند دراسة ظاهرة من ظواهرها، كما هو الحال ههنا، فدرست الحروف ومخارجها وصفاتها، موقع الإعلال فيها، وتعرضت في ثنايا البحث لكثير من القوانين الصوتية والمسائل الصرفية، وتأثير ذلك في اللهجات أحيانًا، وأحيانًا أخرى في القراءات، إلا أنني لم أشأ، قصدًا، أن أربك البحث بحشد هذه التأثيرات وأمثلتها، مكتفيًا بالعيّنات الدالة، والأمثلة المنبهات.

وقد أحسب أني بوّبت الظاهرة تبويبًا جديدًا، اعتمد قواعد توجيهية عامة، ثم فصلت القول في بعض المسائل بعرضها على آراء العلماء في بعض الدراسات اللغوية والصوتية الحديثة، ثم اختصرت بعضها الآخر، لوضوح بابها، وسهولة مسلكها، ويسر

مأخذها، تمكنت من خلال كل أولئك أن أخرج ببعض الآراء الشخصية في تفسير عدد من الظواهر، وأستطيع أن أقول غير مغال: إنه لا تكاد مسألة مما ذكر في هذا البحث تخلو من ترجيح مسألة أو رأى مدلّل عليه. وقد يكون من المفيد أن أذكّر بمثال واحد ما جاء عن بعض العرب مخالفًا الحجازية والتميمية في إتمام (مفعول) من الواوي، فقد عللت ذلك بالقياس الخاطئ.

وقد أوردت آراء القدماء والمحدثين في الإعلال، ولم أستثن من ذلك حديث القدماء عن العلل الصوتية التي تؤدي إلى إحداث تغيير في حرف العلة في الكلمة، وبينت وجهة نظر بعض علماء اللغة المحدثين في ذلك، وحاولت إبداء رأيي فيه، وإن خالف أحيانًا ما توصل إليه بعض المحدثين، ويستطيع أيّ دارس منصف أن يخرج من قراءته لهذا البحث بأن ما توصل إليه علماء اللغة العرب في الدراسات الصوتية والصرفية كان قفزة زمنية يطلون بها من خلال ما كتبوا من وراء ألف عام، وينسف على علماء اللغة المحدثين.

والحمد لله رب العالمين

الفهرس العام للبحث

١- فهرس الآيات القرآنية ٢٠٧
٢- فهرس الأحاديث ٢٠٨
٣- فهرس الشعر ٢٠٨
أ- الأبيات ٢٠٨
ب- أنصاف الأبيات ٢١٠
٤- فهرس المصادر والمراجع ٢١١
٥- فهرس الموضوعات. ٢٢٢

obeikandl.com

١- فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقمها	سورتها	صفحتها
إئتِ بقرآنٍ	١٥	يونس	٤٠
إن الله يأمركم	٦٧	البقرة	٤٠
ويمح الله الباطل	٢٤	الشورى	٧٧
سندع الزبانية	١٨	العلق	٧٧
لو اطلعت عليهم	١٨	الكهف	١٠٧
ذلك عيسى بن مريم قول الحق	٣٤	مريم	١٢٩
إنك ميت	٣٠	الزمر	١٣٥
بلدة ميتًا	٤٩	الفرقان	١٣٥
ذلك الدين القيم	٣٦	التوبة	١٣٥
أو كصيب من السماء	١٩	البقرة	١٣٥
ونمير أهلنا ونزداد كيل بعير	٦٥	يوسف	١٨٥
وتظنون بالله الظنونا	١٠	الأحزاب	١٨٩
قواريرا	١٥	الإنسان	١٨٩
سلسبيلا	٨	الإنسان	١٨٩
لنسفعًا بالناصية	١٥	العلق	١٨٩
وليكونا من الصاغرين	٣٢	يوسف	١٨٩
يا عباد فاتقون	١٦	الزمر	١٩٥
وإليه مآب	٣٦	الرعد	١٩٦
فكيف كان عقاب	٣٢	الرعد	١٩٦
فستعلمون كيف نذير	١٧	الملك	١٩٦
فكيف كان نكير	١٨	الملك	١٩٦
عذابي ونُذُر	١٦	القمر	١٩٦

٢- فهرس الأحاديث

الحديث	رقم الصفحة
نهى عن قيل وقال	١٢٩

٣- فهرس الشعر:

أ- الأبيات

البيت		رقم الصفحة
وأنت من الغوانل حين ترمى	ومن ذمّ الرجال بمنتزاح	٧٤
تنفي يداها الحصى في كل هاجرة	نفْيَ الدراهيم تنْقادُ الصياريف	٧٤
وأنني حيثُما يُثْري الهوى بصري	من حيثما سلكوا أنتي فأنظور	٧٥
فألحقت أحراهمْ طريقَ ألأمهمُ	كما قيل نجم قد خوى متتابع	٧٧
يصاحب الشيطان من يصاحبه	وهو أذيّ جمّةً مصاوبُهْ	١٠٤
تبين أن القمامة ذلة	وأن أعزّاء الرجال طيالها	١١٧
صددت فأطولت الصدود وقلما	وصالٌ على طول الصدود يدوم	١٢٣
هيُنُون ليُنُون أيسارٌ ذوو يسر	سُوّاس مكرمة أبناء أيسار	١٣٣

البيت		رقم الصفحة
كريم كصفو الماء ليس بباخل	بشيء ولا مُهد ملامًا لباخل	١٣٥
ذكرت ابن عباس بباب ابن عامر	وما مر من عيشي ذكرت وما فَضِلْ	١٤٢
أبوك يزيدٌ والوليد ومَنْ يكنْ	همـا أبـواه لا يـذِلْ ويكرُمـا	١٧٢
نـزور امـرءا أمـا الإلاهَ فيتقـي	وأمـا بفعـل الصـالحين فيـأتمي	١٧٤
قامـت بهـا تتشـد كـل مُنشَـدٍ	فانتَصـلَت بمثـل ضـوء الفرقـد	١٧٩
فإنك لا تدري متى الموت جائيٌ	إليك، ولا ما يحـدث الله فـي غـد	١٨٢
هـل الـدهر إلا ليلـة ونهارهـا	وإلا طلـوع الشـمس ثـم غيارهـا	١٨٥
لهـن نشـيج بالنشـيل كأنهـا	ضـرائر حرمـيٌ تفـاحش غارهـا	١٨٥
يـاقومِ لا تـأمنوا إن كنـتمُ غيـرًا	على نسـائكم كسـرى ومـا جمعـا	١٨٥
ماذا يغيـرُ ابنتـيْ ربْـع عويلهـا	لا ترقدان، ولا بُـوس لمـن رقـدا	١٨٦
قلت وقد خرّت على الكلكـال يـا	ناقتي مـا جلـت عـن مجـالي	١٩٠
لـو أن عمـرًا همُ أن يرقـودا	فـانهض فشـدُ المئـزر المعقـودا	١٩٠
وأنني حيثما يثني الهـوى بصـري	من حيثمـا سـلكوا أدنـو فـانظورُ	١٩١
لا عهـد لـي بنيضـال	أصـبحت كالشّـن البـالي	١٩١
علـى عجـل منـي	أطـأطئ شـيبا لـي	١٩١
دعـا فـلان ربـه فأسـمعا	بـالخير خيـرات وإن شـرًا فـآ	١٩٢
ولا أريد الشر إلا أن تآ		
أتلّـي اللـوم عـاذل والعتابـا	وقـولي إن أصـبت لقـد أصـابا	١٩٤
متـى كـان الخيـامُ بـذي طلـوح	سُـقيت الغيـث أيتهـا الخيـام	١٩٤

البيت		رقم الصفحة
فأصاخ يرجو أن يكون حيا	ويقول من طمع: هيا ربا	١٩٦
فلو أن الأطبا كان حولي	وكان مع الأطباء الأساة	١٩٦
إذا ما شاءُ ضرّوا من أرادوا	ولا يألو لهم أحد ضرارا	١٩٦

ب- (أنصاف الأبيات):

نصف البيت	رقم الصفحة
تَقَضّيَ البازي إذا البازي كَسَرْ	٦١
قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزلي	٧٥
فاليوم أشربْ غير مُسْتَحقِبٍ	٧٨
تُبِّهَ في تِيهِ المتَيَّهِينْ	١٤٣
بانت سعادُ وأمسى حبلها انقطعا	١٨٩
ولا تحمد المثرين والله فاحمدا	١٨٩
ذهبت من الدنيا وقد ذهبت مني	١٩٣
يا أبا تجاوز عنا	١٩٥

مصادر البحث ومراجعه

القرآن الكريم

* الكتب:

١- الإبانة عن معاني القراءات القرآنية لمكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق محيي الدين رمضان، طبع دار المأمون للنشر، ط١٩٧٩م.

٢- أبحاث في اللغة العربية، د. داوود عبده، بيروت مكتبة لبنان ١٩٧٣م.

٣- الإبدال ربحي كمال، بيروت ١٩٨٠م.

٤- الإبدال لابن السكيت، تحقيق حسين محمد شرف، القاهرة ١٩٧٩م.

٥- الإبدال، طالبي مولاي عبد الحفيظ، مخطوط جامعة حلب سورية(رسالة ماجستير).

٦- الإبدال لأبي الطيب اللغوي، تحقيق عز الدين التنوخي، دمشق ١٩٦٠م.

٧- الإبدال والمعاقبة والنظائر لأبي إسحاق الزجاج دمشق، د. ت.

٨- الإتباع لأبي الطيب اللغوي، تحقيق عز الدين التنوخي، ط، مجمع اللغة العربية، دمشق ١٩٦١م.

٩- الإتقان في علوم القرآن لجلال الدين السيوطي – طبع دار الفكر.

١٠- إحياء النحو لإبراهيم مصطفى، طبعة مصر ١٩٣٧م.

١١- أدب الكاتب لابن قتيبة، تحقيق محمد الدالي بيروت ١٩٨٥م.

١٢- إدغام القراء لأبي سعيد السيرافي، تحقيق محمد علي عبد الكريم الرديني، دار أسامة، دمشق ١٩٨٦م.
١٣- أسباب حدوث الحروف لابن سينا، طبعة المجمع اللغوي، دمشق.
١٤- أسرار العربية لأبي البركات الأنباري، تحقيق محمد بهجت البيطار، مصر ١٩٥٧م.
١٥- الاشتقاق لابن دريد، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة ١٩٥٨م.
١٦- الاشتقاق لعبد الله أمين، ط، القاهرة ١٩٥٦م.
١٧- الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي، تحقيق إبراهيم محمد عبد الله وجماعة دمشق ١٩٨٦م وطبعة حيدر آباد الدين، الهند ١٣٥٩هـ.
١٨- إصلاح المنطق لابن السكيت، تحقيق أحمد شاكر، مصر ١٩٤٩م.
١٩- الأصوات كمال بشر، ط، دار المعارف مصر، ط١.
٢٠- أصوات اللغة، عبد الرحمن أيوب، ك١، ١٩٦٣م.
٢١- الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس، ط، القاهرة ١٩٧٩م.
٢٢- أصوات وإشارات كوندانوف، طبع مديرية الثقافة العامة، دمشق.
٢٣- الأصول في النحو لابن السراج، تحقيق عبد الحسين الفتلي، بيروت ١٩٨٥م.
٢٤- الأعلام للزركلي (خير الدين)، ط، القاهرة، ط٢، ١٩٥٤م.
٢٥- الأغاني لأبي الفرج الأصبهاني، ط، دار الكتب المصرية- القاهرة.
٢٦- الأفعال لابن القطاع، ط، دائرة المعارف العثمانية، ١٣٦٠هـ.
٢٧- الأفعال لابن القوطية، مصر، ط١، ١٩٥٢م.
٢٨- الاقتضاب في شرح أدب الكتّاب لابن السيد البطليوسي، المطبعة العربية، بيروت، ١٩٠١م.

٢٩- إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، القاهرة ١٣٧١هـ.
٣٠- الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة ١٩٦١م.
٣١- أوزان الفعل ومعانيها، هاشم طه شلاش، ط، الآداب١٩٧١م.
٣٢- الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي، القاهرة، ط١، ١٩٦٩م.
٣٣- البحث اللغوي عند العرب، أحمد مختار عمر، عالم الكتب، ط٤، ١٩٨٢م.
٣٤- بحوث ومقالات في اللغة، رمضان عبد التواب، القاهرة، الرياض ١٩٨٢م.
٣٥- بغية الوعاة للسيوطي، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، ط١، ١٩٦٥م.
٣٦- تاريخ اللغات السامية إسرائيل ولفنسون، ط١ القاهرة ١٩٢٩م.
٣٧- تصريف الأسماء، محمد الطنطاوي، ط٥ وادي الملوك ١٩٥٥م.
٣٨- تصريف الأسماء والأفعال، فخر الدين قباوة، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية حلب، ط٢.
٣٩- التصريف الملوكي لابن جني، تحقيق محمد سعيد النعسان، دمشق ١٩٧٠م.
٤٠- التطور اللغوي التاريخي، إبراهيم السامرائي، بيروت ١٩٨٣م.
٤١- التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، رمضان عبد التواب القاهرة ١٩٨٣م.
٤٢- التطور النحوي، برجستراسر، القاهرة-الرياض ١٩٨٢م.
٤٣- التفكير الصوتي عند العرب، هنري فليش، ترجمة عبد الصبور شاهين، مجلة مجمع اللغة، القاهرة ١٩٦٨م.
٤٤- التكملة لأبي علي الفارسي، ط١، الرياض ١٩٨١م.

٤٥- التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكري لابن جني، تحقيق القيسي وآخرين، ط بغداد ١٩٦٢م.

٤٦- جامع البيان في تفسير القرآن، محمد بن جرير الطبري، دار المعرفة، بيروت.

٤٧- الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي، تحقيق بدر الدين قهوجي وبشير حور بحاثي، ط دار المأمون للتراث، ط١، ١٩٨٤م.

٤٨- الخصائص لابن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت.

٤٩- دراسة الصوت اللغوي، أحمد مختار عمر، عالم الكتب، ط٣، ١٩٨٥م.

٥٠- الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني، حسام سعيد النعيمي، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨٠م.

٥١- دروس في علم أصوات العربية، جان كانتينو، ترجمة صالح القرمدي، تونس ١٩٦٦م.

٥٢- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق محمد شاكر، ط، مصر.

٥٣- دلالة الألفاظ إبراهيم أنيس، ط٢، ١٩٦٣م.

٥٤- ديوان العجاج برواية الأصمعي، تحقيق عزة حسن، ط بيروت ١٩٧١م.

٥٥- ديوان الهذليين برواية السكري عن الأصمعي، ط دار الكتب المصرية ١٩٥٤م.

٥٦- رصف المباني في وصف حروف المعاني، أحمد بن عبد النور المالقي، تحقيق د. أحمد محمد الخراط، ط دمشق ١٩٧٥م.

٥٧- سر صناعة الإعراب، ابن جني، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم دمشق، ط١، ١٩٨٥م.
٥٨- سر الليالي في القلب والإبدال، أحمد فارس الشدياق استامبول ١٩٨٤م.
٥٩- سفر السعادة وسفير الإفادة، تحقيق محمد أحمد، دمشق ١٩٨٣م.
٦٠- السيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، عبد المنعم فايز، دمشق ١٩٨٣م.
٦١- شذا العرف في فنّ الصرف، أحمد الحملاوي، القاهرة ١٩٢٧م.
٦٢- شرح أبيات سيبويه لأبي جعفر النحاس، تحقيق أحمد خطاب، حلب ١٩٨٤م.
٦٣- شرح أشعار الهذليين للسكري، تحقيق عبد الستار أحمد فراج.
٦٤- شرح شافية ابن الحاجب رضي الدين الاستراباذي، تحقيق محمد نور الحسن، بيروت ١٩٨٢م.
٦٥- شرح شواهد الشافية للبغدادي، تحقيق محمد نور وآخرين، ط بيروت ١٩٧٥م.
٦٦- شرح الكفاية للرضي الاستراباذي، ط١٢٧٥هـ.
٦٧- شرح المفصل لابن يعيش، القاهرة المطبعة المنيرية ١٩٤٩م.
٦٨- شرح الملوكي في التصريف، ابن يعيش، تحقيق فخر الدين قباوة، حلب ١٩٧٣م.
٦٩- شعر ابن هرمة، تحقيق محمد نعناع، دمشق ١٩٦٩م.
٧٠- الصرف والنحو بأسلوب حديث، أبو سعدي القدسي ١٩٤٢م.
٧١- ضرائر الشعر لابن عصفور، تحقيق السيد إبراهيم محمد، بيروت ١٩٨٠م.
٧٢- ضرورة الشعر للسيرافي، تحقيق رمضان عبد التواب، بيروت ١٩٨٥م.

٧٣- طرق تنمية الألفاظ في اللغة العربية، إبراهيم أنيس، القاهرة ١٩٦٦م.
٧٤- ظاهرة الشذوذ في النحو العربي، فتحي عبد الفتاح الدجني، وكالة المطبوعات، الكويت ١٩٨٤م.
٧٥- أبو عثمان المازني ومذهبه في الصرف والنحو، عبد الرحمن العبيدي، بغداد ١٩٥٩م.
٧٦- العربية: أصواتها وحروفها، عبد العزيز ناصف، الرياض ١٩٨٢م.
٧٧- العربية، يوهان فك، ترجمة عبد الحليم النجار، القاهرة ١٩٥١م.
٧٨- العربية الفصحى، هنري فليش، ترجمة عبد الصبور شاهين بيروت ١٩٨٣م.
٧٩- العربية ولهجاتها، عبد الرحمن أيوب، القاهرة، ١٩٦٨م.
٨٠- ابن عصفور والتصريف، فخر الدين قباوة، ط١ حلب ١٩٧١م.
٨١- علم اللغة، علي عبد الواحد وافي، ط٥، ١٩٦٢م.
٨٢- علم اللغة، محمد السعران: مصر ١٩٦٢م.
٨٣- علم اللغة العام-الأصوات- كمال بشر، ط مصر ١٩٧٣م.
٨٤- علم اللغة في القديم والحديث، عاطف مدكور، الفجالة ١٩٨٦م.
٨٥- عوامل التطور اللغوي، أحمد حماد، بيروت ١٩٨٣م.
٨٦- فقه اللغة المقارن، إبراهيم السامرائي، ط بيروت ١٩٦٨م.
٨٧- الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية، جرجي زيدان، بيروت ١٩٨٢م.
٨٨- في التطور اللغوي، عبد الصبور شاهين، بيروت ١٩٨٥م.
٨٩- في اللهجات العربية، إبراهيم أنيس، القاهرة ١٩٦٥م.
٩٠- القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، عبد الصبور شاهين، القاهرة.
٩١- القوافي لأبي الحسن الأخفش، تحقيق عزة حسن، ط دمشق ١٩٧٠م.

٩٢- القوافي للتنوخي، تحقيق محمد عوني عبد الرؤوف، مكتبة الخانجي القاهرة ١٩٧٥م.
٩٣- القيمة الوظيفية للصوائت، ممدوح عبد الرحمن، دار المعرفة الجامعية ١٩٩٨.
٩٤- الكامل للمبرد، ط المطبعة الأزهرية مصر.
٩٥- الكتاب لسيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، بيروت وطبع الأميرية بولاق ١٣١٦.
٩٦- كتاب التوابع في الصرف لجمال الدين القرجاني، تحقيق ودراسة أحمد عبد الله السالم (مخطوط).
٩٧- كتاب الجمل في النحو للخليل، تحقيق فخر الدين قباوة، بيروت ١٩٨٧م.
٩٨- كتاب مشكل إعراب القرآن للقيسي، تحقيق ياسين محمد السواس، دار المأمون دمشق.
٩٩- الكشف عن وجوه القراءات السبع للقيسي، تحقيق محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة ١٩٨١م.
١٠٠- كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي، القاهرة ١٩٦٣م.
١٠١- لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية، عبد العزيز مطر، القاهرة ١٩٨١م.
١٠٢- لحن العامة والتطور اللغوي، رمضان عبد التواب، القاهرة ١٩٦٧م.
١٠٣- اللغة، فندريس، ترجمة عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص ط مصر ١٩٥٠م.
١٠٤- اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، الدار البيضاء دار الثقافة المغرب.
١٠٥- اللغة والتطور، عبد الرحمن أيوب، القاهرة ١٩٦٩م.

١٠٦- اللغة والمجتمع، عبد الواحد وافي، القاهرة.
١٠٧- مبادئ اللسانيات العامة، أندري مارتيني، ترجمة أحمد الحمو دمشق ١٩٨٥م.
١٠٨- المبدع في التصريف لأبي حيان النحوي، تحقيق عبد الحميد السيد، طلب الصفاة ١٩٨٢م.
١٠٩- المبسوط في القراءات العشر، تحقيق سبيع حمزة حاكمي حمص مطبوعات مجمع اللغة العربية ١٩٨٠م.
١١٠- المثنى أبو الطيب اللغوي، تحقيق عز الدين التنوخي، دمشق ١٩٦٠مجمع اللغة العربية.
١١١- مجمع البيان للطبرسي، منشورات دار مكتبة الحياة دمشق.
١١٢- المحتسب لابن جني، القاهرة ١٩٦٩م.
١١٣- محاضرات في الاقتصاد اللغوي ألقاها الدكتور فخر الدين قباوة على طلبة الدراسات العليا بقسم اللغة العربية بجامعة حلب عام ١٩٨٣م.
١١٤- محاضرات في الألسنية العامة دي سوسير، ترجمة يوسف غازي، دار نعمان لبنان.
١١٥- محاضرات في اللغة، عبد الرحمن أيوب، ط بغداد ١٩٦٦م.
١١٦- المزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي، شرح محمد أحمد جاد المولى بك وجماعة المكتبة العصرية بيروت.
١١٧- المسائل العسكرية لأبي علي الفارسي، تحقيق محمد الشاط أحمد محمد أحمد، ط١ مطبعة المدني القاهرة.
١١٨- معاني القرآن للأخفش، تحقيق فايز فارس، الكويت ١٩٨١م.

١١٩- معاني القرآن للفراء، تحقيق محمد علي النجار، بيروت ١٩٨٠م.
١٢٠- معجم القراءات القرآنية، عبد العال سالم وأحمد مختار عمر ط١ الكويت ١٩٨٢م.
١٢١- المغني في تصريف الأفعال، محمد عبد الخالق عضيمة، ط٢ مصر.
١٢٢- المفصل في قواعد اللغة السريانية وآدابها والموازنة بين اللغات السامية، محمد عطية الأبراشي وآخرون، القاهرة المطبعة الأميرية ١٩٣٥م.
١٢٣- المقتضب للمبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، بيروت.
١٢٤- المقرب لابن عصفور، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري، بغداد ١٩٧٢م.
١٢٥- الممتع في التصريف لابن عصفور، تحقيق فخر الدين قباوة، بيروت ١٩٧٨م.
١٢٦- من أسرار اللغة، إبراهيم أنيس، القاهرة ١٩٧٥م.
١٢٧- مناهج البحث في اللغة، تمام حسان، الدار البيضاء ١٩٧٩م.
١٢٨- المنصف لابن جني، تحقيق عبد الله أمين، القاهرة ١٩٥٤م.
١٢٩- المنهج الصوتي للبنية العربية، عبد الصبور شاهين، بيروت ١٩٨٠م.
١٣٠- الموجز في النحو لابن السراج، تحقيق مصطفى الشويمي، بيروت ١٩٦٥م.
١٣١- النشر في القراءات العشر لابن الجزري، القاهرة دار الكتب العلمية.
١٣٢- همع الهوامع للسيوطي، القاهرة.
١٣٣- الواضح في النحو والصرف قسم الصرف، محمد خير الحلواني، دمشق ١٩٨٧م.

* المعاجم:

١- أساس البلاغة للزمخشري، ط مصر ١٩٢٢، ١٩٢٣م.

٢- تهذيب اللغة، محمد الأزهري، ط مصر ١٩٦٤م.

٣- تاج العروس للزبيدي، مصر ١٣٠٦هـ.

٤- جمهرة اللغة لابن دريد، ط مكتبة المثنى بغداد.

٥- الصحاح للجوهري، ط مصر ١٩٥٦م.

٦- القاموس المحيط للفيروز أبادي، ط مصر ١٣٣٠هـ

٧- الكليات لأبي البقاء الكفوي، ط دمشق ١٩٧٦م.

٨- لسان العرب لابن منظور، ط مصر ١٣٠٠هـ

٩- متن اللغة، أحمد رضا، ط بيروت ١٩٥٨م.

١٠- المحكم لابن سيده، ط مصر ١٩٥٨م.

١١- المصباح المنير للفيومي، ط مصر ١٩٠٩م.

١٢- المعجم الكبير، مجمع اللغة العربية، القاهرة ١٩٧٠.

١٣- مقاييس اللغة لابن فارس، ط مصر ١٣٦٦هـ.

* الدوريات:

١- اللسان العربي، مجلة المكتب الدائم لتنسيق التعريب بالمغرب.

٢- مجلة مجمع اللغة العربية، مصر، العدد ١٠ سنة ١٩٥٨م.

٣- مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة الأجزاء ١، ٢، ١٩، ٢١.

٤- مجلة المجمع العلمي العربي، دمشق، المجلد ٣٥ الجزء ١.

٥- مجلة المجمع العراقي، المجلد٧.

* المراجع الأجنبية

1- Dictionnaire de francais contemporain, Jean Dubois et autres Larousse 1971(tableau).

2- Economie des changements phonetiques. A. Martinet.

3- Grammaire de l'arabe G.Le conte. Paris 1971.

4- Introduction aux grammaires transformationnelles. Bach Emon. Paris 1973.

obeikandl.com